المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

دليل المواطن

للموازنة العامة للسنة المالية 2021

آذار 2021

المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الموازنة العامة

دليل المواطن

للموازنة العامة للسنة المالية 2021

آذار 2021

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2021 وتم نشرهما في الجريدة الرسمية بتاريخ 2021/3/15
دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2021
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: 2021/3/1821
التاريخ :2021/3/21

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله

صاحب السمو الملكي الأمير حسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة

رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكـــن الـــوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من المساهمة في تحقيق الأهداف والأولويات الوطنية من خلال إعداد موازناتها وجداول تشكيلات وظائفها، ومتابعة تقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة الخاصة بكل منها.

قيمنا الجوهرية

الشمولية

المساءلة

التشاركية

العدالة والمسؤولية المجتمعية

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــــــوع	رقم الصفحة
قائمة بأبرز المفاهيم والمصطلحات	6
تقديم	8
ما هي الموازنة؟	9
• آلية ومراحل اعداد الموازنة	9
• الجدول الزمني لمراحل إعداد الموازنة	11
ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي:	12
• في قطاع التعليم	12
• في قطاع الصحة	14
• في مجال المياه والصرف الصحي	16
• في مجال الطرق	18
• في قطاع الطاقة	19
أبرز التطورات الإقتصادية والمالية لعام 2020	20
قانون الموازنة العامة لعام 2021:	22
• توجهات وفرضيات الموازنة	22
• التوقعات الاقتصادية الكلية لعام 2021	31
• أهم المستجدات في موازنة عام 2021	32
• من أين تأتي الحكومة بأموالها	33
• على ماذا تنفق الحكومة أموالها	38
قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2021	47
• اجمالي الايرادات	47
• اجمالي النفقات	47
• صافي العجز/ الوفر قبل التمويل	49
النفقات الرأسمالية للمحافظات/ اللامركزية لعام 2021	58
لماذا تقترض الحكومة	59
تعزيز حقوق الانسان في المملكة	60
الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل	61
دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة	68
قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2021 حسب التوزيع القطاعي	69

قائمة بأبرز المفاهيم والمصطلحات

الموازنة العامة: خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى.

الإطار المالي متوسط المدى: الخطة المالية للحكومة وسياستها خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين والمستندة إلى توقعات الاقتصاد الوطني والمبنية على عدد من المرتكزات والفرضيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

إطار الانفاق متوسط المدى: الخطة التفصيلية للنفقات المتوقعة للفصول خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين تاليتين.

الفصل: الدائرة أو الوحدة الحكومية التي تدخل موازنتها ضمن قانون الموازنة العامة وقانون الموازنات الوحدات الحكومية.

الدائرة الحكومية: أي وزارة او دائرة او سلطة او هيئة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.

الوحدة الحكومية: أي هيئة أو مؤسسة رسمية عامة أو سلطة أو شركة أو مؤسسة عامة مستقلة مالياً أو إدارياً تدخل موازنتها ضمن موازنات الوحدات الحكومية.

المخصصات: الحد الأعلى للمبالغ المرصودة لنفقات الفصل أو البرنامج أو المشروع أو النشاط أو المادة أو البند الذي يتم إدراجه في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية.

ملحق الموازنة: قانون ملحق بقانون الموازنة العامة أو قانون موازنات الوحدات الحكومية يتم إصداره خلال السنة المالية في حال اقتضت المصلحة العامة ذلك.

بلاغ الموازنة العامة: بلاغ يصدره رئيس الوزراء في شهر أيلول من كل عام لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لسنة مالية معينة متضمناً الإجراءات التي ستتبعها الحكومة في إعداد الموازنة لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين والتوجهات والتوقعات الرئيسية والفرضيات والإجراءات المالية التي تم الاستناد إليها في إعداد تقديرات الموازنة مرفقاً به سقف الإنفاق النهائي

لكل دائرة ووحدة حكومية والإجراءات والتعليمات الواجب التقيد بها من قبل الدوائر والوحدات الحكومية عند إعداد مشاريع موازناتها وجداول تشكيلاتها.

النفقات: المبالغ المخصصة ضمن موازنات الفصول لتمويل بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية كافة حسب قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية، وفقاً للتصنيف الاقتصادي المعتمد للنفقات.

الواردات (الايرادات): جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائض والمنح وأي اموال اخرى ترد للخزينة العامة او لاي وحدة حكومية.

النفقات الجارية: النفقات الحكومية المتكررة سنوياً والمرتبطة بإدامة عمل الجهاز الحكومي وتمكينه من أداء المهام الموكلة إليه.

النفقات الرأسمالية: النفقات المرتبطة بالحيازة او البناء او التطوير او الترميم للأصول التي يكون عمرها الانتاجي المتوقع أكثر من سنة واحدة.

الموازنة الموجهة بالنتائج: المنهجية المستخدمة في اعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية والتي بموجبها تقوم الفصول بتحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها ومشاريعها وانشطتها ومؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج على ان تكون واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بإطار زمني وان تكون منسجمة مع رؤية ورسالة الفصول لتحقيق الأهداف والأولويات الوطنية.

اجمالي الدين العام: يمثل إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية والرصيد القائم للدين الخارجي موازنة ومكفول بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

الناتج المحلي الإجمالي: يمثل مجموع قيم جميع السلع والخدمات المعدة للاستخدام النهائي والمنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة (سنة على سبيل المثال). والناتج المحلي الإجمالي يكون إما بسعر الأساس (سعر الكلفة) أو بسعر السوق الذي يحتسب بإضافة بند صافي الضرائب على المنتجات إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس.

تقديم

يأتي إصدار وثيقة دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2021 بالتزامن مع احتفالات المملكة الأردنية الهاشمية بذكرى المئوية الاولى لتأسيس الدولة الأردنية الهاشمية، وهي ذكرى عزيزة على قلوب جميع الأردنيين، نستذكر من خلالها الإنجازات العظيمة التي تحققت بحكمة القيادة الهاشمية الفذة وإرادة وتضحيات أبناء هذا الشعب العظيم.

ويهدف الإصدار الحادي عشر لهذا الدليل إلى تعزيز مفهوم الشفافية المالية والمسائلة من خلال تمكين المواطن من الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة حول قانوني الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2021. كما يتضمن الدليل شرح آلية ومراحل إعداد الموازنة السنوية والفرضيات والتوجهات التي استندت إليها موازنة عام 2021. ويستعرض بإيجاز أبرز إنجازات الحكومة لعام 2020 في بعض القطاعات الحيوية والتي تم تحقيقها في ظل ظروف استثنائية ناتجة عن تداعيات جائحة الكورونا. كما يتضمن الدليل تحليل مبسط لمصادر الايرادات وأوجه النفقات المقدرة ضمن قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2021 بشكل يعطي القارئ الفهم المبسط لأبعاد الموازنة.

وتؤكد الدائرة على ترحيبها بأي استفسارات أو استيضاحات من قبل المواطنين حول ما يتضمنه الدليل، ليصار الى الرد عليها مباشرة من قبل المعنيين في الدائرة. ولا يسعني هنا إلا أن اتقدم بالشكر الجزيل لموظفي دائرة الموازنة العامة على الأداء المتميز، آملاً ببذل المزيد من الجهود لتستمر المسيرة، ولنتمكن من المساهمة في تحقيق التطلعات المستقبلية لمملكتنا الحبيبة.

مدير عام دائرة الموازنة العامة
مجدي فيصل الشريقي

ما هي الموازنة؟

تعرف الموازنة بأنها خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى وتتضمن المبالغ المالية التي تحصلها الدولة (الإيرادات)، والمبالغ التي تنفقها (النفقات).

ففي حال تجاوز الإيرادات للنفقات، ينتج ما يطلق عليه "وفر الموازنة"، وفي حال تجاوز النفقات للإيرادات، ينتج ما يطلق عليه "عجز الموازنة"، مما يدفع الحكومة للاقتراض لتنفيذ برامجها وأنشطتها ومشاريعها التي تسهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهم.

آلية ومراحل اعداد الموازنة

تمر دورة الموازنة العامة في الأردن بأربع مراحل رئيسية هي: إعداد وإقرار وتنفيذ الموازنة والمتابعة والتقييم.

وتمر عملية إعداد الموازنة العامة في الاردن بعدد من المراحل يمكن إيجازها على النحو التالي:

- مراجعة السقوف الاولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات، وتحديث المؤشرات الإقتصادية الكلية.
- الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط وبموجب تعميم صادر عن دولة رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية وسقوف نهائية للمحافظات لغايات إعداد مشاريع موازناتها بهدف تقليص الفجوة لاكبر قدر ممكن بين السقوف النهائية التي سيتم تزويدها للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وبين طلباتها.
- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها متضمنة مشاريعها وبرامجها بصورة تفصيلية.

- دراسة ومراجعة مشروعات موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من قبل دائرة الموازنة العامة وبالتعاون والتنسيق مع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات.
- تحديد سقوف الإنفاق النهائية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية متضمنة سقوف المحافظات.
- مراجعة نماذج إعداد الموازنة وتعديلها كلما دعت الحاجة لذلك.
- إعداد مسودة بلاغ إعداد الموازنة مرفقا به سقوف الموازنة ونماذج إعداد الموازنة.
- قيام دولة رئيس الوزراء بإصدار بلاغ إعداد الموازنة.
- إرسال بلاغ إعداد الموازنة لجميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية مرفقا به نماذج إعداد الموازنة، وسقوف موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بما فيها سقوف موازنات المحافظات.
- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإرسال مشاريع موازناتها إلى دائرة الموازنة العامة وقيام محللي الموازنة بمراجعة هذه المشاريع للتأكد من مطابقتها للسقوف المحددة في بلاغ دولة رئيس الوزراء والتأكد من وجود مشاريع موازنات المحافظات ضمن موازنات الوزارات والدوائر الحكومية كما وردت من المحافظات.
- قيام محللي الموازنة بإدخال مشاريع الموازنات على النظام المحوسب في الدائرة وسحب مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية وتدقيقه وإرساله إلى معالي وزير المالية للموافقة عليه.
- عرض مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية على المجلس الإستشاري للموازنة للموافقة عليه ومن ثم إقراره من قبل مجلس الوزراء.
- رفع مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية إلى مجلس الأمة للسير بإجراءات اقرارهما وحسب المراحل الدستورية.

الجدول الزمني
لمراحل إعداد الموازنة

نيسان
مراجعة السقوف الأولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات، وتحديث المؤشرات الاقتصادية الكلية

منتصف آيار
الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط بموجب تعميم صادر عن دولة رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية

منتصف تموز
قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط. وقيام المجالس التنفيذية في المحافظات بتزويد مجالس المحافظات بمشاريع موازنات المحافظات للمدى المتوسط

منتصف آب
قيام مجالس المحافظات بإقرار مشاريع موازنات المحافظات المحال إليها من المجالس التنفيذية للمحافظات وتزويد دائرة الموازنة العامة والوزارات والدوائر الحكومية بها

منتصف أيلول
قيام دائرة الموازنة العامة بإدراج المشاريع الرأسمالية الجديدة للمحافظات ضمن مشاريع موازنات الوزارات والدوائر الحكومية والانتهاء من دراسة مشروعات موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وإعداد إطار إنفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية

نهاية أيلول
إعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بحيث يشتمل السقف الجزئي للوزارات والدوائر الحكومية على سقوف موازنات المحافظات

مطلع تشرين الأول
إصدار بلاغ الموازنة العامة بعد إقراره

منتصف تشرين الأول
قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازناتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة متضمنة المشاريع الرأسمالية الجديدة للمحافظات

نهاية تشرين الأول
إعداد الملامح والأبعاد الرئيسية لمشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية وعرضهما على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشتهما وإجراء أي تعديلات عليهما

منتصف تشرين الثاني
تقديم مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لمجلس الوزراء لمناقشتهما وإقرارهما بعد إجراء التعديلات المطلوبة

نهاية تشرين الثاني
تقديم مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية إلى مجلس الأمة

كانون الأول
مناقشة مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية وإقرارهما تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليهما

ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي؟

قامت الحكومة بتحقيق عدداً من الانجازات الهامة خلال عام 2020 وخاصة في القطاعات ذات الأولوية الوطنية كالتعليم والصحة والمياه والطرق والطاقة.

ففي قطاع التعليم: حرصاً على استمرار العملية التعليمية في ظل جائحة فيروس كورونا وضمان حصول الطلبة على حقهم في التعليم، فقد تم العمل وبشكل سريع على إنشاء وإطلاق منصات للتعليم عن بُعد عبر شبكة الإنترنت "منصة درسك" والبث التلفزيوني لجميع الصفوف الدراسية في المملكة بما فيها رياض الأطفال وفروع الثانوية العامة، مما ساهم في ضمان حق الطلبة في استمرارية التعليم في مختلف محافظات المملكة وحصولهم على هذه الخدمات مجاناً. كما تم العمل وبشكل متزامن على تنفيذ برنامج تدريبي للمعلمين استجابة لمتطلبات التوجه نحو هذا النوع من التعليم غير الوجاهي "عن بُعد". وحرصاً على تحقيق مبدأ العدالة في إتاحة التعليم للجميع، فقد تم شراء ألواح رقمية "تابلت" محمول للطلبة غير المقتدرين لتمكينهم من الوصول لمنصات التعليم الإلكترونية بيسر، وتم توزيع الأجهزة على الطلبة المستهدفين بأسس ومعايير عادلة حتى لا يحرموا من حقهم في التعليم خاصة في ظل انقطاع التعليم الوجاهي للحد من انتشار فايروس كورونا.

وبهدف تطوير التعليم المهني وضمان استمراريته، فقد تم العمل على تحديث مباحث التعليم الصناعي لمواكبة سوق العمل بالتعاون مع عدد من المؤسسات الوطنية، كما سيتم تأهيل معلمي تخصصات الفروع المهنية ورفع مهاراتهم لتمكينهم من مواكبة مستجدات هذا النوع من التعليم. وفيما يتعلق بمواكبة الزيادة السكانية وزيادة أعداد الطلبة والتوسع في تقديم الخدمات التعليمية في المملكة، فقد تم الانتهاء من تنفيذ 11 مدرسة جديدة بسعة 198 غرفة صفية، كما تم الانتهاء من تنفيذ مشاريع إضافات مدرسية ضمن 63 مدرسة وبواقع 446 غرف صفية، كما تم إطلاق مشروع الربط الإلكتروني مع وزارة الأشغال العامة والإسكان لضمان دقة المعلومات الرافدة للتخطيط المدرسي. وفي مجال تعميق تطبيق التعليم الدامج للأشخاص ذوي الإعاقة في العملية التعليمية، وزيادة نسبة الأطفال من ذوي

الإعاقة الملتحقين بالتعليم النظامي وتوفير جميع متطلبات التعليم الدامج لهم، تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية العشرية للتعليم الدامج، إذ تهدف الخطة إلى تأهيل الكوادر التعليمية ومواءمة المناهج وتهيئة المباني والمرافق المدرسية للوصول إلى منظومة تعليمية تستوعب التنوع والاختلاف وتلبي متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات والبرامج التعليمية على أساس من المساواة مع الآخرين، كما تم تصوير 2200 فيديو تعليمي لهذه الفئات من الطلبة (طلبة الصم والبكم).

وحرصاً على ضمان حقوق المعلمين ورفع مستوى التواصل بين وزارة التربية والتعليم والمعلمين، تم إطلاق منصة إلكترونية تفاعلية خاصة بشكاوى المعلمين في القطاعين العام والخاص للتسهيل عليهم إيصال شكاويهم وتظلماتهم بسرية ويسر، وبما يوفر الوقت والجهد على المعلم. وحرصا على نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين و أهالي الطلبة، فقد قامت وزارة التربية والتعليم بإطلاق ثلاث خدمات الكترونية جديدة تتمثل باعتماد تسجيل طلبة الصف الاول الأساسي، وتجديد تراخيص المدارس الخاصة، ومعادلة الشهادات الصادرة من خارج المملكة الكترونيا.

وسعيا نحو توظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية ورفع كفاءتها، تم إطلاق المرحلة الثانية من مشروع نظام الربط والحماية الإلكترونية للمدارس وذلك بعد ما تم استهداف في المرحلة الأولى 2764 موقعاً، وتستهدف المرحلة الثانية من المشروع 800 مدرسة ومديرية للتربية والتعليم في المملكة ليصار إلى تزويدها بخدمة إنترنت واتصالات متكاملة، وحرصا على زيادة فرص الطلبة بالحصول على تعليم نوعي في مرحلة الطفولة المبكرة، اتجهت الحكومة للعمل بإلزامية التعليم لرياض الأطفال بدءاً من عام 2020، كما ويجري العمل على تنفيذ العديد من انشاءات الغرف الصفية لرياض الأطفال في مختلف محافظات المملكة.

أعمال انشاء مدرسة مريم بنت عمران الأساسية المختلطة/ محافظة اربد

وفي قطاع الصحة: وسعياً نحو مكافحة انتشار فايروس كورونا والسيطرة على الحالة الوبائية في المملكة، فقد تم العمل على تعزيز الكادر الوظيفي في القطاع الصحي الحكومي وعقد برامج تدريبية للأطباء والممرضين في كافة المحافظات. وفيما يتعلق بتعزيز البنية التحتية للقطاع، تم إنشاء اربع مستشفيات ميدانية لوزارة الصحة (مستشفى عمان، مستشفى إربد، مستشفى معان، مستشفى العقبة)، إضافة إلى إنشاء مستشفيين ميدانيين للخدمات الطبية الملكية (مستشفى الامير هاشم بن عبد الله الثاني في الزرقاء، مستشفى الامير راشد بن الحسن في ايدون). كما تم استئجار مستشفى خاص لعزل الحالات المرضية المصابة بفيروس كورونا، إضافة إلى التعاقد مع مستشفيات أخرى إذ ما دعت الحاجة لاستخدامها لعزل الحالات المصابة بالفيروس.

مستشفى عمان الميداني

وللحد من انتشار الجائحة الوبائية واحتوائها، فقد تم استحداث العديد من محطات أخذ عينات فحص كورونا وانشاء العديد من المختبرات للكشف عن الفيروس تغطي كافة محافظات المملكة. ولغايات متابعة المصابين والتحري عن المخالطين والمصابين بأسرع وقت ممكن، تم انشاء فرق التقصي الوبائي لتغطي جميع المحافظات. وفيما يتعلق بتوفير مطعوم فيروس كورونا، قامت الحكومة بإبرام اتفاقيات مع شركات عالمية لتوفير المطعوم للمواطنين وانشاء منصة إلكترونية تسمح للمواطنين من التسجيل للحصول على المطعوم وفقاً للأولوية.

وعلى صعيد توظيف تكنولوجيا المعلومات في مكافحة فيروس كورونا والحد من انتشاره، فقد تم تفعيل عدد من الأنظمة والتطبيقات الإلكترونية التي ساهمت في إدارة ملف التعامل مع الجائحة مثل "نظام كنز" والذي تم من خلاله ربط أقسام العزل الصحي على مستوى المملكة في المستشفيات التي تستقبل حالات كورونا إلكترونياً، كما تم تفعيل نظام إلكتروني لإدارة فحوصات الكشف عن الإصابة بفيروس كورونا وإنشاء وتفعيل كل من "تطبيق أمان" و"تطبيق سلامتك" مما مكّن من الكشف عن حالات المخالطة للمصابين بالفيروس في وقت مبكر، وتقديم معلومات توعوية حول كيفية التعامل والوقاية من الفيروس، كما تم إنشاء منصة "حكيم" لإيصال الأدوية الشهرية لمرضى الأمراض غير السارية إلى منازلهم.

وسعياً نحو تطوير البنية التحتية للقطاع الصحي ورفع قدراته وتقديم خدمات أفضل للمواطنين، فقد تم الانتهاء من إنشاء وتجهيز كل من مستشفى الحسين السلط الجديد، ومستشفى البشير/ قسم العناية الحثيثة للكبار والأطفال والخداج. كما تم الانتهاء من توسعة كل من مستشفى الكرك ومستشفى الاميرة رحمة ومستشفى النديم ومستشفى غور الصافي ومستشفى الأمير حمزة، إضافة إلى توسعة وتجهيز الإسعاف والطوارئ في كل من مستشفى جميل التوتنجي ومستشفى الرويشد في محافظة المفرق ومستشفى الرمثا الحكومي ومستشفى الايمان في محافظة عجلون، كما تم استحداث قسم القسطرة في مستشفى الزرقاء الحكومي، وتجهيز أقسام القسطرة وتفتيت الحصى والحروق في مستشفى الكرك الحكومي.

مبنى اسعاف وطوارئ مستشفى البشير الجديد

وفي مجال المياه والصرف الصحي: وبهدف الحد من فاقد المياه وحماية الموارد المائية وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي المقدمة للمواطنين، فقد تم الانتهاء من تنفيذ العديد من المشاريع المائية التي تساهم في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مناطق المملكة منها مشروع "وادي العرب 2" والذي سيسهم في تحسين خدمات التزويد المائي لنحو 1.1 مليون مواطن في محافظات الشمال، وتصل طاقة المشروع الانتاجية السنوية لنحو 30 مليون متر مكعب، كما تم تنفيذ مشروع انشاء وتشغيل خزان مياه الحسينية الجديد في لواء الحسينية، وخزان مياه محطة ضخ حمزة والتي تهدف إلى تحسين خدمات التزويد المائي لمناطق

الشوبك، وتنفيذ بئر وخط ناقل بطول 1.8 كم في منطقة المنشية لتحسين خدمات التزويد المائي في المنطقة وفي مناطق لوائي البتراء ووادي موسى من محافظة معان، وتم تنفيذ أعمال الصيانة اللازمة لإعادة تشغيل بئر القطافيات في الأزرق في محافظة الزرقاء، كما يجري العمل على تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحسين الواقع المائي في محافظة الكرك منها مشروع تأهيل كل من بئر اللجون وبئر القطرانة، كما يجري العمل على تنفيذ اعمال مشروع تحسين شبكات مياه غرب محافظة العاصمة.

جلالة الملك يفتتح مشروع جر مياه وادي العرب (2)

وفيما يتعلق بمشاريع الصرف الصحي، فقد تم تنفيذ العديد من المشاريع في المملكة منها مشروع توسعة محطة تنقية صرف صحي مخيم الزعتري والهادف إلى رفع طاقة عمل المحطة لشمول القرى المجاورة للمخيم بخدمات الصرف الصحي، و استكمال تنفيذ اعمال ايصال خدمات المياه والصرف الصحي لستة مستشفيات ميدانية تم انشاؤها خلال عام 2020 لمكافحة وباء فيروس كورونا في كل من محافظة العاصمة واربد والعقبة ومعان والزرقاء، كما يجري العمل على استكمال انشاء محطة صرف صحي العقبة الجديدة، واستكمال تنفيذ كل من

مشروع توسعة شبكة صرف صحي الكرك، وشبكات الصرف الصحي والخطوط الناقلة في منطقة شفا بدران (الحزمة الأولى والثانية) في العاصمة عمان، كما تتجه الحكومة خلال الفترة القادمة للبدء بتنفيذ مشاريع صرف صحي ترفع من كفاءة خدمات الصرف الصحي المقدمة للمواطنين في مختلف مناطق المملكة بهدف تحسين الواقع البيئي وتحقيق تنمية بيئية مستدامة والمحافظة على المياه الجوفية في المملكة.

وأما في مجال الطرق: تم انجاز المرحلة الأولى من طريق اربد الدائري الممتد من تقاطع ام الجدايل غربا إلى شرق كفريوبا وبطول 9.5 كم، وتم الانتهاء من الأعمال الأساسية في الطريق الرئيسي من مشروع إعادة تأهيل الطريق الصحراوي الواصل بين تقاطع مطار الملكة علياء الدولي ولغاية منطقة المريغة، وقد بلغت نسبة الإنجاز لهذا المشروع في نهاية عام 2020 نحو 99%. كما يجري العمل على استكمال تنفيذ كل من مشروع حافلات التردد السريع بين محافظتي عمان والزرقاء والمكون من أربعة أجزاء بطول يبلغ نحو 20كم، إضافة إلى تنفيذ مشروع تأهيل وصيانة طريق العقبة الخلفي باتجاه ميناء العقبة، ومشروع تقاطع الإرسال/ الحرية على أربعة مستويات، ومشروع تقاطع مرج الحمام/ البحر الميت على ثلاث مستويات. كما قد بدأ العمل بإعادة تأهيل تقاطع جسر ماركا على طريق عمان الزرقاء. كما تم تنفيذ العديد من أعمال السلامة على الطرق والصيانة الدورية والوقائية للطرقات منها طريق عمان– اربد، إضافة إلى إعادة فتح كل من طريق العدسية– البحر الميت أمام حركة السير بعد استكمال أعمال الصيانة وتوفير كافة عناصر السلامة العامة في الموقع، وطريق عمان – جرش– اربد بعد أن شهد انزلاق في منطقة جسر سيل الزرقاء.

استكمال تحويلة جرف الدراويش بطول 10 كم على الطريق الصحراوي

وفيما يتعلق بالجسور الرابطة بين شبكة الطرق في المملكة، فقد تم الانتهاء من العمل في مشروع جسور سويمة– البحر الميت. كما يجري العمل على استكمال تنفيذ جسر "وادي الغفر" في محافظة اربد.

واما في قطاع الطاقة: وبهدف تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد وتعزيز كفاءة الطاقة في المملكة وتحقيق أمن التزود بها، ما زالت الحكومة مستمرة في تنفيذ برنامج تركيب أنظمة الخلايا والسخانات الشمسية ضمن برنامج القطاع المنزلي الذي ينفذه صندوق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وبدعم تبلغ نسبته 30%، إذ تم تركيب 1888 نظام خلايا شمسية و500 نظام سخان شمسي منزلي، كما تم دعم تركيب انظمة خلايا شمسية لما يقارب 181 مبنى عام منها المساجد، وكما يجري العمل على تنفيذ مشروع تركيب انظمة سخانات شمسية لنحو 200 اسرة فقيرة في لواء سحاب مدعومة بالكامل بنسبة 100%. وبهدف زيادة مساهمة المصادر المحلية من الطاقة في إجمالي الطاقة المستهلكة في المملكة، تم رفع القدرة الإنتاجية لحقل الريشة الغازي من 19 مليون قدم مكعب الى نحو 27 مليون قدم مكعب.

وسعياً نحو تخفيض فاتورة الطاقة في مناطق جيوب الفقر، تم إطلاق حملة لتوزيع 20 ألف وحدة إنارة موفرة للطاقة (LED) للمنازل في مناطق مختلفة ضمن

محافظات المملكة، ويبلغ عدد الأسر المتوقع أن تستفيد من الحملة نحو 2000 أسرة، أو ما يقارب 10 آلاف فرد مستفيد. وضمن المبادرة الملكية لتدفئة المدارس، تم الانتهاء من تجهيز 134 مدرسة من مختلف محافظات المملكة بالطاقة المتجددة ووسائل ترشيد الطاقة. واستكمالاً للجهود المتحققة ضمن المرحلة الأولى من مبادرة تخفيف العبء عن الاسر العفيفة، تم إطلاق المرحلة الثانية من المبادرة والتي تستهدف تركيب انظمة طاقة شمسية مرتبطة مع الشبكة الكهربائية بقدرة 2 كيلوواط لنحو 3,316 منزل إضافة إلى تركيب خلايا شمسية غير مرتبطة مع الشبكة من حساب فلس الريف في 16 موقعا. وفيما يتعلق بمشاريع الربط الكهربائي مع الدول المجاورة، تم توقيع مذكرة تفاهم مع المملكة العربية السعودية الشقيقة تؤطر التعاون المشترك في مجال الربط الكهربائي، وتأتي هذه المذكرة متوافقة مع أهداف الاستراتيجية الشاملة لقطاع الطاقة للأعوام (2020-2030) كما تشكل قاعدة الانطلاق نحو مشروع الربط الكهربائي العربي الشامل، كما وتم توقيع اتفاقية عقد تزويد الطاقة الكهربائية مع الجانب العراقي وتم البدء بتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع.

أعمال التوسع في انتاج غاز حقل الريشة

أبرز التطورات الإقتصادية والمالية لعام 2020

شهد أداء الاقتصاد الوطني تراجعاً كبيراً ولأول مرة منذ عقود متأثراً بتداعيات جائحة الكورونا، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام

2020 بما نسبته 1.6% مقارنة مع نمو بلغ 2.0% في عام 2019. وفي ضوء تراجع مخفض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 ليبلغ ما نسبته 0.3%، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إنكماشاً بنسبة 1.8% خلال عام 2020 مقابل نمو بلغت نسبته 3.7% في عام 2019. وتشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة الى ارتفاع معدل البطالة خلال عام 2020 ليبلغ 22.7% مقارنة مع ما نسبته 19.1% في عام 2019. وعلى صعيد تطور المستوى العام للأسعار في المملكة خلال عام 2020، فقد انخفض معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ليبلغ 0.3% مقارنة بنحو 0.76% لعام 2019.

وعلى صعيد القطاع الخارجي، فقد ارتفعت الصادرات الوطنية بنسبة 1% في عام 2020، في حين تراجعت المستوردات بنحو 11.3%، لينخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 16.5% ليصل إلى 6.4 مليار دينار في عام 2020 مقابل 7.7 مليار دينار في عام 2019. وفيما يخص أبرز التطورات الحاصلة في ميزان المدفوعات، فقد سجل الحساب الجاري خلال عام 2020 عجزاً مقداره 2473 مليون دينار أو ما نسبته 8.0% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع عجز مقداره 672 مليون دينار أو ما نسبته 2.1% من الناتج المحلي الاجمالي لعام عام 2019.

وفيما يتعلق بالتطورات النقدية، فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي الأردني إلى نمو السيولة المحلية خلال عام 2020 بنسبة 5.8% لتبلغ 37 مليار دينار مقارنة مع نمو نسبته 4.8% لنفس الفترة من عام 2019. كما تشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي الأردني الى ارتفاع اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية خلال عام 2020 لتبلغ نحو28.6 مليار دينار محققاً بذلك معدل نمو بلغ 5.7% مقارنة مع نمو بلغ نسبته 3.7% خلال عام 2019. كما قد بلغ رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة في نهاية عام 2020 نحو 15.9 مليار دولار ليشكل بذلك مستويات مريحة تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لعشرة شهور.

وفيما يتعلق بالمالية العامة، فقد سجلت النفقات العامة خلال عام 2020 وفقاً لأرقام إعادة التقدير ارتفاعاً مقداره 552.1 مليون دينار أو ما نسبته 6.3% لتصل الى 9364.8 مليون دينار، مقابل 8812.7 مليون دينار في عام 2019. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 519.2 مليون دينار أو ما نسبته 6.6%، وارتفاع النفقات الرأسمالية بنحو 32.9 مليون دينار أو ما نسبته 3.6%. وفيما يتعلق بالإيرادات العامة، فقد إنخفضت خلال عام 2020 وفقاً لأرقام إعادة التقدير لتبلغ نحو 7201.3 مليون دينار أو ما نسبته 7.1%عن مستواها الفعلي لعام 2019 البالغ نحو 7754.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك كمحصلة لانخفاض الايرادات المحلية بما نسبته 8.8% وارتفاع المنح الخارجية بنحو 8% مقارنة لعام 2019. ويعود انخفاض الايرادات المحلية الى انخفاض الايرادات غير الضريبية بنسبة 38.2% وارتفاع الايرادات الضريبية بنسبة 5.5%. وترتيباً على ما سبق، فقد ارتفع عجز الموازنة العامة بعد المنح خلال عام 2020 وفقاً لأرقام إعادة التقدير بنحو1105.1 مليون دينار ليصل الى نحو 2163.5 مليون دينار او ما نسبته 7.1 % من الناتج، مقابل نحو 1058.4 مليون دينار او ما نسبته 3.3% من الناتج في عام 2019.

وبناءً على التطورات في جانبي الايرادات والنفقات، فمن المتوقع أن يبلغ اجمالي الدين العام بعد إستثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية عام 2020 نحو 27.1 مليار دينار أو ما نسبته 88.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ما نسبته 75.8% من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية عام 2019.

قانون الموازنة العامة لعام 2021
توجهات وفرضيات الموازنة

تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك السقوف الجزئية لإنفاق كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية والمحافظات لعام 2021، حيث تم الاستناد في اعداد

تقديرات قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2021 إلى مجموعة من التوجهات، وهي:

1. إنفاق كل ما يلزم للحفاظ على حياة المواطن الأردني في ظل المخاطر الصحية المترتبة على جائحة كورونا.
2. عدم فرض أية ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الحالية.
3. تعزيز وتطوير شبكة الامان الإجتماعي وربطها بمنظومة التعليم والصحة والعمل، والسعي للوصول بآثارها الإيجابية لكافة فئات المجتمع. وسيتم في هذا المجال تنفيذ المرحلة الثالثة من برنامج الدعم التكميلي وذلك بشمول 35 ألف أسرة جديدة بهذا البرنامج بناء على أسس تحقق العدالة الاجتماعيّة وخطّة متكاملة تتضمّن تطوير آليّات الاستهداف والوصول إلى الأسر الفقيرة والشرائح المستحقّة.
4. تحسين واقع النظام الصحي ورفع جاهزيته وقدرته والإرتقاء بمستوى الخدمات الصحية المختلفة، ورفع الطاقة الاستيعابية للمستشفيات وأسرة العناية المركزة على مستوى المملكة، والمضي قدماً في تخصيص وإنشاء مراكز لإجراء الفحوصات والتوسع في توفير المختبرات في جميع المحافظات وفقا لأعلى معايير الجودة، وإنشاء المركز الوطني لمكافحة الأوبئة والأمراض السارية ووضع الإطار القانوني والهيكلي للمركز بما يلبي الأهداف المرجوة من إنشائه سواء في الجوانب العلاجية والوقائية والبحثية والرقابية لتعزيز القدرات على التعامل مع جائحة الكورونا وأي تحد مستقبلي مماثل. إضافة إلى تطوير منظومة المراكز الصحية الشاملة، والتأكد من عدالة توزيعها في المحافظات وقدرتها على تقديم أفضل سبل الرعاية الممكنة للمواطنين، وتعزيز البرامج التدريبية للأطباء في مختلف الاختصاصات الصحية، والحفاظ على مستوى متقدم للبرنامج الوطني للمطاعيم والرعاية الصحية الأولية.
5. إعادة صرف الزيادة على نسبة العلاوة الإضافية المعتمدة والمقرة بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 2020/1/6، والزيادة المقررة على رواتب

ضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية، والزيادة المقررة بموجب أحكام النظام المعدل لنظام رتب المعلمين رقم (35) لسنة 2020.

6. الإلتزام بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الأردني الهادف إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية لرفع كفاءة المالية العامة وحفز النمو الإقتصادي وتعزيز مرونة الإقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته.
7. زيادة الإنفاق الرأسمالي لتحريك عجلة النمو الإقتصادي وبما ينعكس إيجاباً على معدلات التشغيل.
8. انجاز المهام المناطة بجميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وفق أولويات وبرامج واضحة، خاضعة للرقابة والتقييم، وضمن أطر زمنية للتنفيذ، وأدوات واضحة لقياس الإنجاز.
9. تعزيز مبدأ الإعتماد على الذات في تغطية الإنفاق العام من خلال تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي والجمركي والتجنب الضريبي، وتعزيز اجراءات التدقيق والتفتيش الضريبي وحصر الفروقات الضريبية التي تعتمد على ادارة المخاطر من خلال معالجة وتحليل البيانات والمعلومات المالية وتحديد الانحرافات والمخالفات الضريبية.
10. التأكيد على الدليل الإرشادي لتقييم الأثر كمرجعية للدوائر والوحدات الحكومية في عملية اتخاذ القرار وتطوير السياسات والتشريعات ورفع سوية الإدارة الحكومية.
11. سيادة القانون وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وحماية المال العام، في إطار من الشفافية والمساءلة، والتأكيد على استقلالية هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وديوان المحاسبة، وتعزيز السلطة القضائية.
12. مواصلة النهوض بالقطاع الزراعي، وتنظيمه وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة لتطوير، وتنويع إنتاجية القطاع وفتح أسواق تصديرية جديدة، وتعزيز الأمن الغذائي في المملكة.
13. تذليل العقبات أمام الاستثمار الوطني والأجنبي وتسهيل الإجراءات على المستثمرين، واستحداث بند لتحفيز وجذب الإستثمارات، وتحسين البيئة الإستثمارية في المملكة والمضي قدما في جذب الاستثمارات خاصة في

المشاريع الاستراتيجية الكبرى، بما يؤدي إلى تحقيق نمو إقتصادي حقيقي ومستدام.

14. متابعة تنفيذ الخطة التنفيذية للاسراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019-2025 وفقاً للأطر الزمنية المحددة.
15. متابعة دمج بعض الوزارات والهيئات لرفع كفاءة القطاع العام وتحسين مستوى الخدمة العامة ورفع كفاءة الإنفاق العام.
16. الإستمرار في مأسسة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال معالجة التحديات الإجرائية للقطاعات الصناعية والتجارية والخدمية من خلال المجالس القطاعية الفرعية، وطرح مشاريع استثمارية وبنية تحتية في قطاعات مختلفة على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن تحقيق أهداف البرامج والخطط الحكومية، ويخفف الاعباء المالية على الحكومة في ضوء محدودية الموارد المالية المتاحة.
17. تحفيز قطاع السياحة والإستثمار السياحي، من خلال زيادة الدخل السياحي وتحفيز استثمارات القطاع السياحي وخاصة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا القطاع، والعمل على جعل الأردن وجهة سياحية رئيسة من خلال تطوير منتجات سياحية منافسة ومستدامة. ولضمان تحقيق نتائج محفزة فلا بد من وضع خطط استباقية متوسطة وطويلة المدى، والإعداد الجيد لاستقبال السياح بعد تحسن الأوضاع الوبائية في العالم، اضافة الى رفع كفاءة العملية السياحية من خلال إنشاء قاعدة بيانات سياحية متكاملة وتطوير منظومة خطة أمنية للمواقع السياحية، وتطوير منظومة النقل السياحي، وتطوير رزنامة الكترونية متكاملة الفعاليات لجميع محافظات المملكة.
18. دعم استمرارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز استدامتها وتمكينها من تغطية احتياجاتها التمويلية لما لها من أثر كبير على النمو الاقتصادي والتشغيل.
19. الاستمرار في تنفيذ الاستراتيجيّة الوطنيّة لتنمية الموارد البشريّة وفقا لجدول زمنيٍّ محدّد.

20. متابعة تنظيم سوق العمل لضمان تشغيل الاردنيين وإحلالهم في الوظائف والمهن المتاحة ومعالجة الإختلالات والتشوهات في بعض جوانبه وتوفيق اوضاع العمالة الوافدة المخالفة وإيجاد آليات جديدة لحث الشباب الأردني للإنخراط في سوق العمل بعد تمكينهم وتدريبهم وتأهيلهم بالتعاون والتنسيق مع القطاع الخاص.
21. تعزيز أمن التزود بالطاقة من خلال تنفيذ إجراءات الخطة التنفيذية لاستراتيجية قطاع الطاقة للأعوام (2020–2030) وتنويع مصادر الغاز الطبيعي وتنويع مصادر توليد الطاقة الكهربائية (غاز، طاقة متجددة، صخر زيتي) ورفع المخزون الاستراتيجي للمشتقات النفطية (الزيادة في نسبة المخزون ونسبة الزيادة في السعات التخزينية للغاز البترولي المسال) والزيادة في تنويع مصادر الوقود المستخدمة في الصناعات والنقل الغاز البترولي المسال و ضبط الفاقد من الكهرباء من خلال إجراءات عدة منها العدادات الإلكترونية والذكية وتكثيف حملات الأجهزة المعنية لوقف الاعتداءات على خطوط الكهرباء.
22. الاستمرار في توسيع قاعدة المشمولين في برنامج التأمين الصحي للأفراد غير المؤمنين من خلال منظومة متكاملة في مجال التغطية الصحية الشاملة للوصول الى تأمين صحي شامل وعادل.
23. تفعيل مهام وحدة الاستثمارات العامة بتحديد اولويات المشاريع الاستثمارية الحكومية لتحقيق أكبر عوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية ممكنة بما يتماشى مع احتياجات الاقتصاد الوطني.
24. الإستمرار في تعزيز عملية التحول الرقمي وتبني مفاهيم الاقتصاد الرقمي وتعزيز نهج الحكومة الالكترونية، من خلال التوسع في أتمتة الخدمات الحكومية، والإستمرار في تطوير تطبيق نافذة الدخول الموحد "سند" ليشمل جميع الخدمات الرقمية الحكومية كخطوة مهمة في التحول الرقمي، ودعم توفير المهارات الرقمية في الأردن من ضمن مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف، والعمل لتأهيل الشباب وتدريبهم على المهارات الرقمية للشباب، وبناء برنامج حوافز لدعم الشركات المحلية الرقمية للتوسع والوصول الى الاسواق بهدف جذب الشركات العالمية وتوفير فرص عمل جديدة.

25. تحسين وتفعيل منظومة النقل العام المستدام وزيادة كفاءة وسائل النقل العام، من خلال توظيف التكنولوجيا واستخدام الطاقة المتجددة والحلول الذكية وبناء قدرات العاملين بهذا القطاع.
26. تعزيز أمن التزود بالمياه، من خلال تنفيذ مشاريع كبرى بالشراكة بين القطاعين العام والخاص كمشاريع تحلية المياه ومشروع الناقل الوطني، والتوسع في مشاريع الحصاد المائي ومحطات التنقية للاستخدامات الزراعية وضبط الفاقد من المياه من خلال إجراءات عدة منها العدادات الإلكترونية والذكية، وتكثيف حملات الأجهزة المعنية لوقف الاعتداءات على خطوط المياه، وعمل دراسة شاملة ومعمقة لمصادر المياه الجوفية وسبل تعزيزها واستثمارها بالشكل الأمثل.
27. مواصلة العمل على اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.
28. استعادة التوازن التشغيلي لشركة الكهرباء الوطنية والحد من خسائر الشركة، والعمل على إبرام اتفاقيات لتصدير الكهرباء إلى دول الجوار في ضوء الفائض في انتاج الكهرباء، وتوجيه دعم الكهرباء للأسر المستحقة، واتخاذ الاجراءات الهادفة لاحتواء التكاليف من خلال التحول نحو الإمدادات من الغاز الطبيعي المسال الأكثر تكلفة إلى الغاز الأقل تكلفة. كما ستقوم الشركة بالحد من الإستخدام غير القانوني للكهرباء عبر تركيب عدادات الكهرباء لكل منزل متصل بالشبكة. وبهدف تحسين القدرة التنافسية لقطاع الاعمال وتشجيع الإستثمار وخلق فرص العمل، ستعمل شركة الكهرباء الوطنية على خفض تكلفة الكهرباء على هذا القطاع دون أن تتكبد الشركة خسائر إضافية، حيث سيؤدي هذا الإجراء إلى تراجع خسائر الشركة الناتجة عن تحول قطاع الأعمال الى مصادر الطاقة المتجددة.
29. توسيع قاعدة المصدرين وزيادة حجم الصادرات، من خلال دعم الشركات الصناعية لتوسعة قاعدة المنتجات المصدرة والأسواق التصديرية، ودعم الشركات الخدمية من أجل التصدير، وتنويع أسواق التصدير وفتح أسواق تصديرية جديدة.

30. الإستغلال الأمثل للمنح والمساعدات المقدمة من الدول والصديقة والشقيقة والمؤسسات الدولية والتأكيد على قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية بتنفيذ المؤشرات المرتبطة بها والتي تم الاتفاق عليها مع الجهات المانحة والمقرضة بموجب الإتفاقيات الموقعة معها.
31. متابعة تطوير منظومة التعليم العام، وتنفيذ المبادرات والإجراءات المتعلقة بتحسين البيئات المدرسية في المدارس الحكومية والتوظيف الموسع للتكنولوجيا في التعليم، والتوسع في التعليم المبكّر، وتطوير منظومة التعلم عن بعد وتقييم التجربة وإنضاجها وفق أفضل الممارسات التي تضمن حق الطلبة في التعليم، إضافة إلى التوسع في برنامج الأبنية المدرسية والإضافات الصفية والاستغلال الأمثل للأبنية المدرسية من خلال الدمج المدروس للمدارس الصغيرة وضمان معايير الأمان والرعاية والسلامة، والاستمرار في تنفيذ مشروع التغذية المدرسية في المدارس الحكومية ومدارس المخيمات التابعة لوكالة الغوث الدولية ومتابعة تنفيذ استراتيجية التعليم الدامج.
32. تطوير تشريعات حقوق الإنسان وترسيخها من خلال مراجعة وتطبيق التوصيات الواردة في التقارير الوطنية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

كما استندت تقديرات النفقات والايرادات في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2021 الى عدد من الفرضيات والإجراءات المالية، وهي:

1. الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين.
2. رصد المخصصات المالية اللازمة في موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لتغطية كلفة الزيادة على نسبة العلاوة الإضافية المعتمدة والمقرة بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 2020/1/6، والزيادة المقررة على رواتب ضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية، والزيادة المقررة بموجب أحكام النظام المعدل لنظام رتب المعلمين رقم (35) لسنة 2020.
3. تأمين المخصصات المالية الضرورية لدعم القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية بما يسهم برفع كفاءتها وجاهزيتها.

4. الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.
5. الاستمرار في ضبط التعيينات على الوظائف الشاغرة وعدم رصد أي مخصصات مالية لهذه الغاية وقصرها على الاحتياجات الملحّة في كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ومستشفى الأمير حمزة ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات فقط.
6. عدم رصد أي مخصصات مالية لغايات التعيين على الوظائف الجديدة المحدثة لعام 2021.
7. رصد المخصصات المالية في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لتلبية الاحتياجات الملحّة واللازمة لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا.
8. تغطية كلفة فوائد الدين الداخلي والخارجي.
9. رصد المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات ونفقات ادامة عمل مجالس المحافظات.
10. ضبط معدلات نمو الانفاق العام والجاري منه على وجه التحديد دون التأثير على قدرة الاجهزة الحكومية على أداء مهامها على النحو المطلوب.
11. ضبط وترشيد الإنفاق العام واتخاذ الإجراءات الرامية إلى الترشيد في استخدام المحروقات والكهرباء والمياه، ومتابعة الصيانة الدورية والمنتظمة لشبكات المياه، والرقابة على استخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء والأدوات الموفرة للطاقة، وضبط استخدام السيارات الحكومية والتدفئة، وكذلك بند السفر، وعدم تغيير أو شراء الاثاث الا للضرورة القصوى وبعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء المسبقة.
12. عدم رصد أي مخصصات للمكافآت ضمن النفقات الرأسمالية والإقتصار على رصد هذه المخصصات ضمن مجموعة الرواتب في النفقات الجارية.
13. إيقاف المشاريع الرأسمالية التي يغلب عليها طابع النفقات الجارية وإعادة تصنيفها ضمن النفقات الجارية.
14. التاكيد على تطبيق أحكام نظام الانتقال والسفر المعمول به فيما يتعلق بصرف علاوة النقل او بدل التنقلات واستخدام السيارات الحكومية.

15. عدم التعيين على حساب المشاريع الرأسمالية، بما في ذلك شراء الخدمات، وحصر ذلك في الحالات المبررة فقط.
16. رصد الكلفة المالية اللازمة لصندوق المعونة الوطنية لتغطية الكلفة المترتبة على زيادة عدد الاسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية/ الدخل التكميلي.
17. مواصلة العمل على اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفؤ للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.
18. رصد المخصصات المالية لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص .
19. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة للمعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية وتغطية كلفة التوسع في مظلة التأمين الصحي تمهيداً للوصول الى التأمين الصحي الشامل.
20. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لتنمية وتطوير البلديات.
21. رصد المخصصات المالية لدعم الجامعات وصندوق دعم الطالب المحتاج.
22. رصد المخصصات المالية في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لتنفيذ المؤشرات الواردة في اتفاقيات برامج دعم الموازنة العامة من خلال القطاعات الموقعة مع الجهات المانحة.
23. رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية.
24. رصد المخصصات المالية لغايات الاستملاكات.
25. رصد المخصصات المالية اللازمة للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتمكين المجلس من متابعة المهام المناطة به بموجب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017.
26. رصد المخصصات المالية لتعزيز استقلالية الأجهزة القضائية والرقابية.
27. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات الصحّة والتعليم والنقل والمياه.

28. متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية في موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.
29. حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المتفق عليها والمقدرة في الموازنة العامة.

التوقعات الاقتصادية الكلية لعام 2021

استندت موازنة عام 2021 الى التوقعات الرئيسية التالية:

1. بدء تعافي الإقتصاد الوطني من حالة الإنكماش الإقتصادي التي سادت في عام 2020 على إثر تداعيات جائحة كورونا، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 2.5% لعام 2021 و 3.0% لعام 2022 و 3.1% لعام 2023. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة 3.8% لعام 2021 و5.0% لعام 2022 و 5.6% لعام 2023 على التوالي.
2. بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو 1.3% في عام 2021 و1.7% في عام 2022 و2.5% في عام 2023.
3. نمو الصادرات الوطنية بنسبة 6.5% لعام 2021 ونحو 7.2% في عام 2022 ونحو 7.3% في عام 2023.
4. نمو المستوردات السلعية بنسبة 7.1% لعام 2021 ونحو4.9% في عام 2022 ونحو 4.5% في عام 2023.
5. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 نحو 6.9% لتنخفض هذه النسبة إلى 3.6% في عام 2022 ومن ثم إلى 3.4% في عام 2023.

أهم المستجدات في موازنة عام 2021

أولاً: عدم فرض أي ضرائب ورسوم جديدة أو زيادة على نسب الضرائب والرسوم الموجودة، وتعزيز أدوات مكافحة التهرب الضريبي والجمركي وتطويرها وتحسين الإدارة الضريبية.

ثانياً: توفير المخصصات المالية لتلبية الاحتياجات الملحة واللازمة لمواجهة تداعيات الجائحة وتحسين واقع النظام الصحي ورفع جاهزيته والإرتقاء بمستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

ثالثاً: إعادة صرف الزيادة على نسبة العلاوة الإضافية المعتمدة والمقرة بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 2020/1/6، والزيادة المقررة على رواتب ضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية، وهي أول زيادة تقرها الحكومة منذ عام 2012. إضافة إلى إعادة العمل بالزيادة المقررة بموجب أحكام النظام المعدل لنظام رتب المعلمين رقم (35) لسنة 2020.

رابعاً: اجراء تدابير إصلاحية ضمن موازنة عام 2021 تتمثل بإعادة تصنيف بعض بنود الانفاق الرأسمالي ونقلها الى الانفاق الجاري بما يتلاءم مع طبيعتها الجارية، وترشيد النفقات العامة وضبطها، مع المحافظة على الانفاق الاستثماري التنموي.

خامساً: رصد مبلغ 85 مليون دينار لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص لتمكين القطاع الخاص وبالتشارك مع الحكومة من إقامة مشاريع تنموية تسهم في خلق فرص عمل للأردنيين وبشكل ينعكس إيجابا على معدلات الفقر والبطالة وخلق مضاعف تنموي للإنفاق الرأسمالي الحكومي.

سادساً: رصد مخصصات مالية بقيمة 47 مليون دينار لتحفيز الاستثمار ضمن بند تم استحداثه لاول مرة في قانون الموازنة العامة يهدف إلى تعزيز المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية والمحافظة عليها.

سابعاً: زيادة المخصصات المالية لصندوق المعونة الوطنية لشمول خمسة وثلاثين ألف أسرة جديدة ضمن برنامج الدعم التكميلين وهذه الزيادة هي الاكبر منذ تاسيس الصندوق في عام 1986.

من أين تأتي الحكومة بأموالها؟
الايرادات العامة

قدرت الإيرادات العامة لعام 2021 بنحو 7874.8 مليون دينار وبزيادة بلغت 673.5 مليون دينار أو بما نسبته 9.4% عن مستواها وفقاً لأرقام إعادة التقدير لعام 2020، لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي 24.8%. ومن المتوقع أن تنمو في عام 2022 بنسبة 3.9% لتصل إلى 8182.9 مليون دينار أو ما نسبته 24.5%من الناتج المحلي الاجمالي، ولتواصل نموها في عام 2023 بنسبة 4.2% لتصل إلى 8525.8 مليون دينار أو ما نسبته 24.2% من الناتج المحلي الاجمالي.

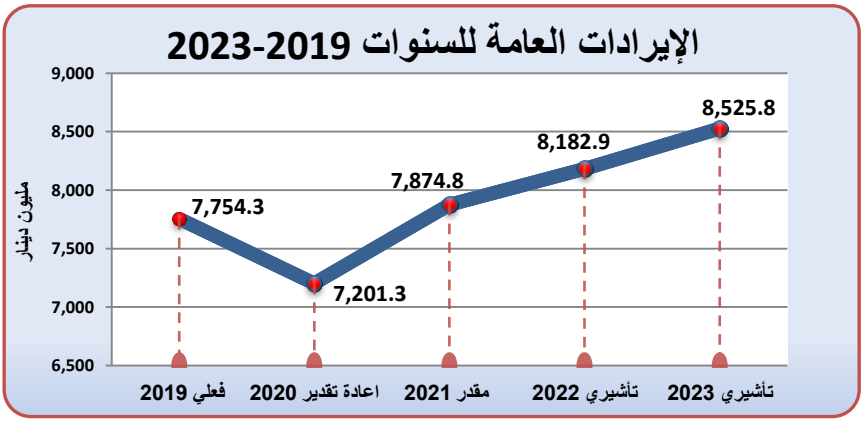

وقد توزعت هذه الإيرادات، وفقاً لما يلي:

الإيرادات المحلية

قدرت الإيرادات المحلية في عام 2021 بحوالي 7298 مليون دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته 14.9% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2020، ومن المتوقع أن تبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 22.9% لعام 2020 مقارنة مع ما نسبته 20.7% وفقاً لأرقام إعادة التقدير من عام 2020، ومن المتوقع أن تنمو الايرادات المحلية خلال عامي 2022 و2023 بما نسبة 4.8% و6.0% لتبلغ 7651 مليون دينار و8109 مليون دينار على التوالي.

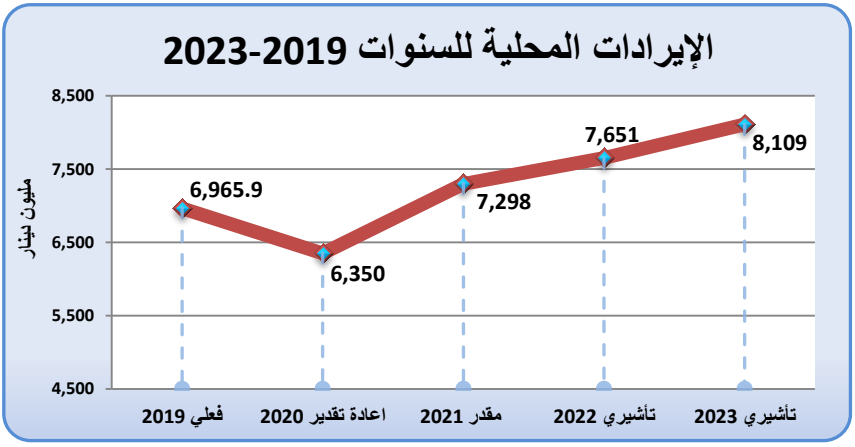

وترتيباً على ذلك، ارتفعت نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية من 75.4% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2020 إلى 83.6% في عام 2021، ولتواصل إرتفاعها التدريجي خلال عامي 2022 و2023 الى ما نسبته 84.8% و 88.3% على التوالي.

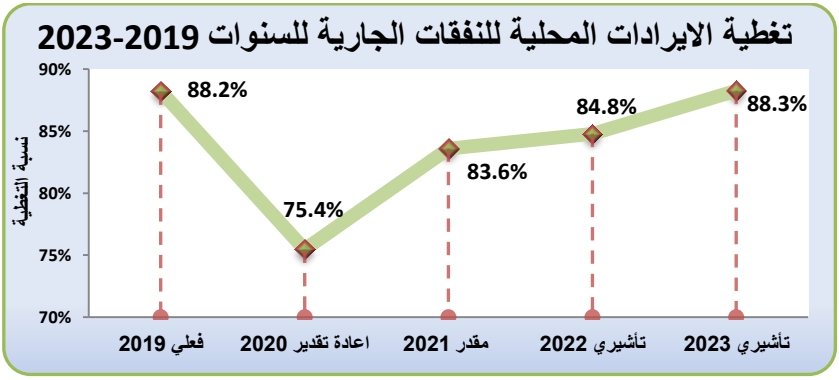

وتتشكل الإيرادات المحلية من الإيرادات الضريبية والايرادات غير الضريبية، وتعتبر الضرائب من أهم الموارد لخزينة الدولة والغرض الرئيسي منها هو تحقيق المصلحة العامة من ضمان الاستمرارية في تقديم الخدمات العامة من الحماية، والرعاية الصحية، والتعليم، والبنية التحتية وغيرها من الخدمات.

- **الإيرادات الضريبية**

قدرت الإيرادات الضريبية لعام 2021 بنحو 5390 مليون دينار، حيث شكلت "الضرائب على السلع والخدمات" ما نسبته 71% وشكلت "الضرائب على الدخل والارباح" ما نسبته 20.6%، وشكلت "الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية" ما نسبته 6.3% و"الضرائب على الملكية" ما نسبته 2.1%. ويعود الارتفاع في النمو المقدر للايرادات الضريبية بنسبة 9.1% في عام 2021 عن مستواها المعاد تقديره في عام 2020 كمحصلة لانكماش "الضرائب على الدخل والارباح" بما نسبته 2.3%، و ارتفاع كل من "الضرائب على السلع والخدمات" و"الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية" و"الضرائب على الملكية" بما نسبته 9.9% و 21.4% و 167.4%على التوالي.

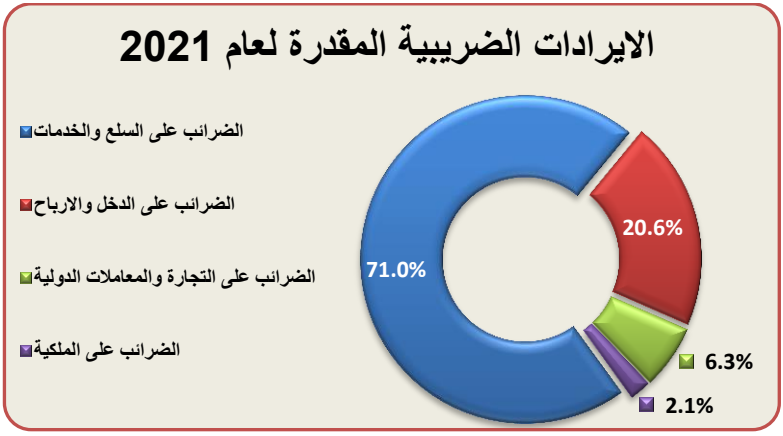

- **الإيرادات غير الضريبية**

قدرت الايرادات غير الضريبية لعام 2021 بنحو 1908 مليون دينار، حيث شكّلت ايرادات "بيع السلع والخدمات" ما نسبته 50.3%، في حين شكّلت "الايرادات المختلفة" ما نسبته 25.6% (من أبرزها "الايرادات الناجمة عن قانون توريد واردات الدوائر والوحدات الحكومية" و"بدل الخدمات الجمركية على البضائع المستوردة المعفاة" و"عائدات التعدين")، في حين بلغت حصة ايرادات "دخل الملكية" (بما فيها الفوائض والعوائد المالية ووحدات حكومية نقلت للموازنة) ما نسبته 20.6%، واستحوذت الغرامات والجزاءات والمصادرات على ما نسبته 3.1% وعائدات التقاعد على ما نسبته 0.4%. ويعود الارتفاع في النمو المقدر للإيرادات غير الضريبية بنسبة 35.1% في عام 2021 عن مستواها المعاد تقديره في عام 2020 كمحصلة لنمو كل من "الايرادات المختلفة" بنسبة 44.5%، و "إيرادات بيع السلع والخدمات" بنسبة 37.7%، إضافة إلى نمو كل من"إيرادات دخل الملكية" و "الغرامات والجزاءات والمصادرات" بنسبة 22.4% لكل منهما على حدى.

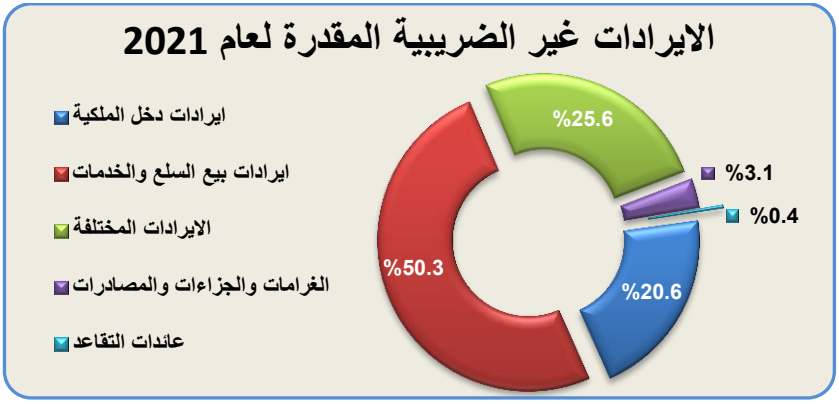

المنح الخارجية

قدرت المنح الخارجية في عام 2021 بنحو 576.8 مليون دينـــار مقابـــل 851.3 مليون دينار وفقاً لأرقام إعادة التقدير لعام 2020، موزعة بواقـــع 77.4 مليـــون دينار من دول مجلس التعـــاون الخليجي و 499.4 مليون دينار من الدول المانحة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية ومخرجات قمة مكة والاتحاد الأوروبي. وقد جاء هذا التراجع في حجم المنح بنحو 274.5 مليون دينار نتيجة التحوط فـــي تقدير حجم المنح الخارجية لعام 2021 والإقتصار على المنح المؤكدة فقط.

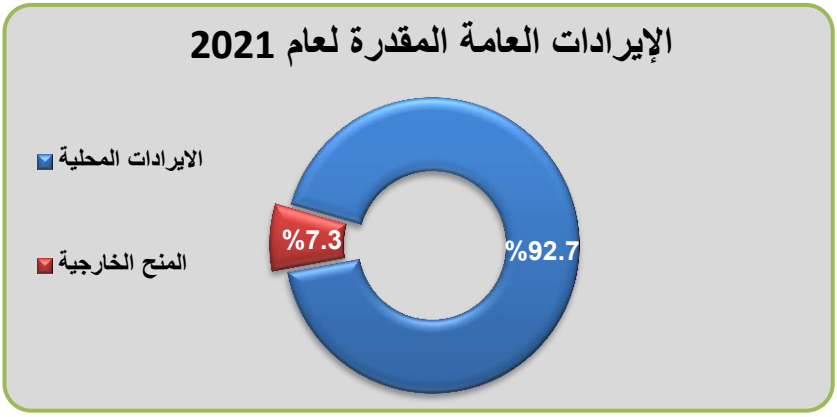

على ماذا تنفق الحكومة اموالها؟

النفقات العامة

قدرت النفقات العامة في عام 2021 بنحو 9845.1 مليون دينار محققة بذلك ارتفاع بلغ 480.4 مليون دينار أو ما نسبته5.1% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2020 والبالغ 9364.8 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 30.9% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أن تنمو النفقات العامة في كل من عامي 2022 و2023 بما نسبته 3.9% و 1.9% ولتبلغ نحو 10229.1 مليون دينار و 10420.2 مليون دينار أو ما نسبته 30.6% و 29.5% من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي.

وتجدر الإشارة أن النفقات العامة في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2021 قدرت بنحو 9930.2 مليون دينار تم تخفيضها من قبل مجلس النواب بنحو 85.1 مليون دينار لتبلغ نحو 9845.1 مليون دينار.

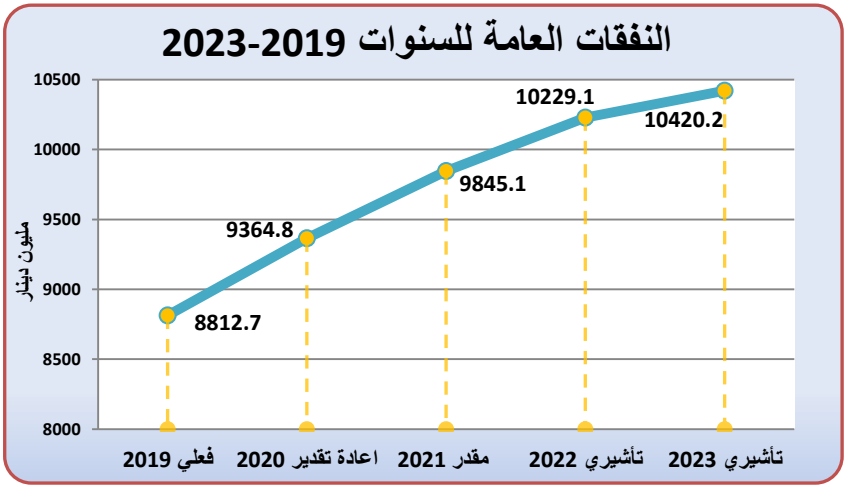

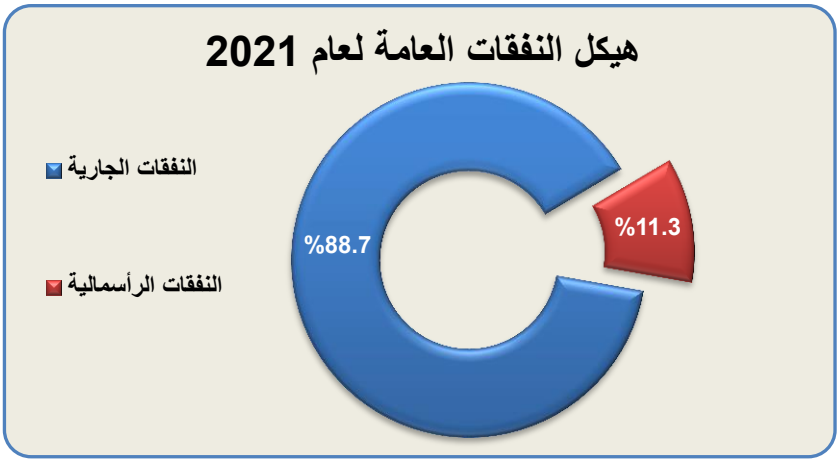

النفقات الجارية

قدرت النفقات الجارية في عام 2021 بنحو 8730.4 مليون دينار مسجلة ارتفاعاً بلغت نسبته 3.7%عن مستواها المعاد تقديره في عام 2020، ولتشكل حوالي 27.4% من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أن تستمر هذه النسبة بالانخفاض خلال عامي 2022 و 2023 لتصل الى ما نسبته 27.0% و26.0% لكل منهما تباعاً. وبالنسبة إلى اجمالي النفقات الجارية، فقد شكّلت مخصصات كل من "تعويضات العاملين" ما نسبته 49.9%، ونفقات "استخدام السلع والخدمات" ما نسبته 6.1%، في حين شكّلت "فوائد الدين العام" ما نسبته 16.6%، وقد شكلت نفقات "تقاعد وتعويضات ومساعدات اجتماعية" ما نسبته 21.9%، واما باقي بنود النفقات الجارية فشكّلت ما نسبته 5.5%، ويعود هذا الارتفاع في مقدر النفقات الجارية لعام 2021 بشكل رئيسي إلى زيادة مخصصات "فوائد الدين العام" بنحو 174مليون دينار ومخصصات "الجهاز العسكري" بنحو 39.2 مليون دينار ومخصصات "جهاز الأمن والسلامة العامة" بنحو 77.2 مليون دينار ومخصصات "الجهاز المدني" بنحو 54.6 مليون دينار ومخصصات "التقاعد والتعويضات" بنحو 58 مليون دينار ومخصصات "المعونة النقدية المتكررة" بنحو 55 مليون دينار.

وتجدر الإشارة أن إجمالي حجم الانفاق الجاري لعام 2021 يتضمن إعادة صرف المخصصات المالية اللازمة في موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لتغطية كلفة الزيادة على نسبة العلاوة الإضافية المعتمدة والمقرة بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 2020/1/6، والزيادة المقررة على رواتب ضباط وأفراد القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية، والزيادة المقررة بموجب أحكام النظام المعدل لنظام رتب المعلمين رقم (35) لسنة 2020. كما وتجدر الإشارة إلى أن النفقات الجارية في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2021 قدرت بنحو 8749 مليون دينار تم تخفيضها من قبل مجلس النواب بنحو 18.6 مليون دينار لتبلغ نحو 8730.4 مليون دينار.

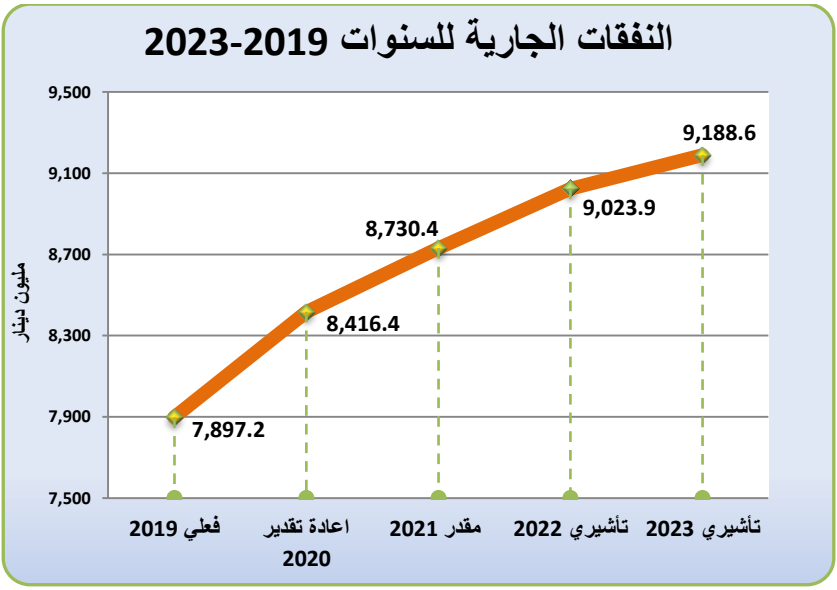

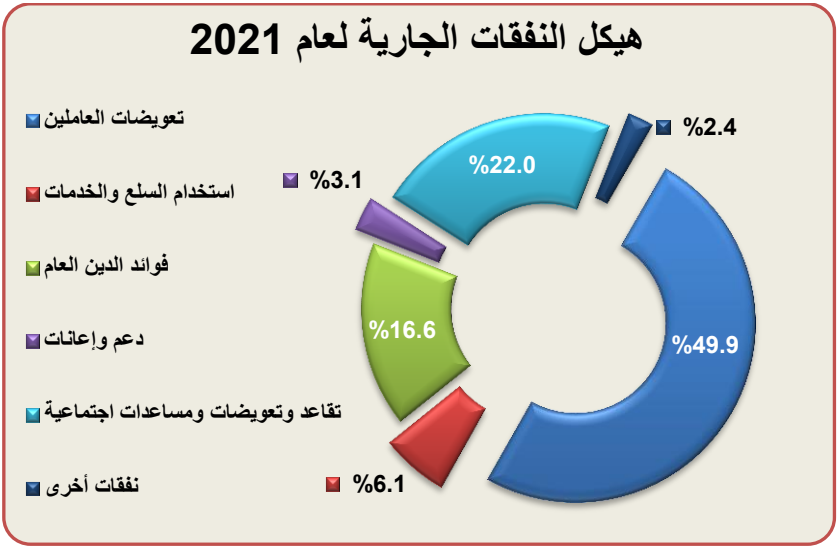

النفقات الرأسمالية

قدرت النفقات الرأسمالية في عام 2021 بنحو 1114.7 مليون دينار أو ما نسبته 3.5% من الناتج المحلي الاجمالي، مسجلة بذلك ارتفاعاً يقارب 166.3 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 17.5% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2020، ولتبلغ بذلك حصتها من إجمالي النفقات 11.3%. وقد شكّلت المشاريع الرأسمالية المستمرة ما نسبته 24.2% والمشاريع قيد التنفيذ ما نسبته 61.7% والمشاريع الجديدة ما نسبته 14.1% من اجمالي النفقات الرأسمالية المقدرة لعام 2021، علماً بأنه تم رصد مبلغ 85 مليون دينار لتنفيذ مشاريع استثمارية بالشراكة مع القطاع الخاص، كما تم رصد المخصصات المالية لكل من الموازنات الرأسمالية للمحافظات ودعم البلديات بقيمة 116 مليون دينار و 126 مليون دينار أو ما نسبته 10.4% و 11.3% من إجمالي النفقات الرأسمالية المقدرة لعام 2021 على التوالي.

وتجدر الإشارة ان النفقات الرأسمالية في مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2021 قدرت بنحو 1181.2 مليون دينار، تم تخفيضها من قبل مجلس النواب بنحو 66.5 مليون دينار لتبلغ نحو 1114.7 مليون دينار.

وأما بخصوص التوزيع القطاعي للنفقات الرأسمالية في عام 2021 فقد تركزت في مشاريع "التنمية المحلية" بنسبة 13.1%، ثم "التعليم" بنسبة 12.3% ثم "الطرق" بنسبة 11%، تلاه قطاع "الأمن والدفاع" بنسبة 10.9%، ثم قطاع "المناطق التنموية والاستثمار" بنسبة 9.6% ثم كل من قطاع "الصحة" و"الادارة العامة" و"الشؤون الثقافية والدينية والشبابية والإعلام" بنسبة 9.1%، 6.8%، 3.6% على التوالي. وقد بلغت المشاريع الرأسمالية الممولة من المنحة المقدمة من الصندوق الخليجي للتنمية والمدرجة ضمن قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2021 ما مقداره 77.4 مليون دينار أو ما نسبته 6.9% من إجمالي النفقات الرأسمالية لعام 2021.

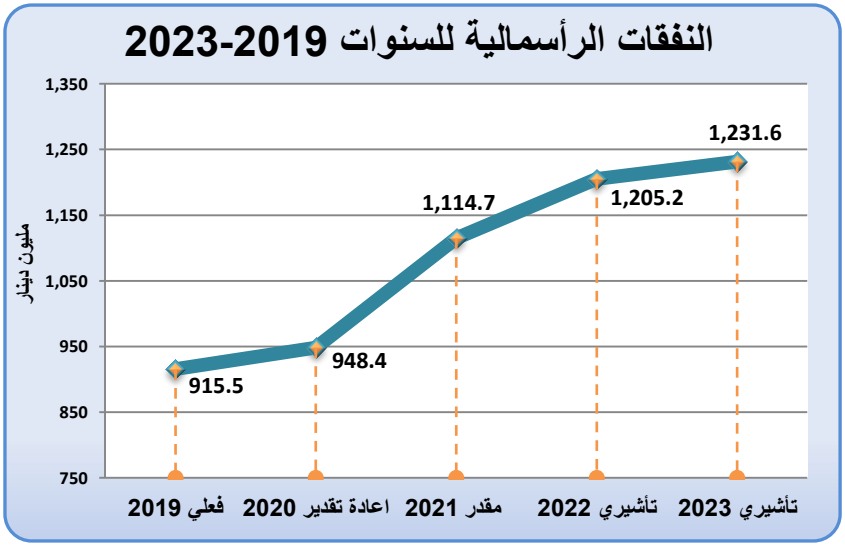

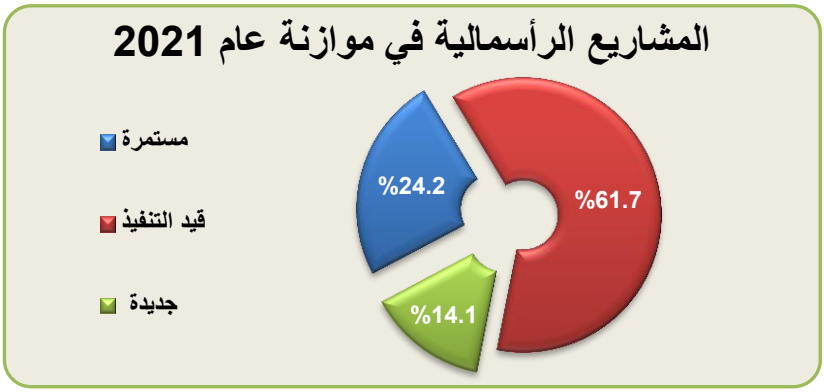

وأما بخصوص التوزيع الوظيفي للنفقات العامة في عام 2021 فقد تركزت بنسبة 19.7% في كل من الأقسام الوظيفية التالية "الخدمات العمومية العامة" و" الحماية الاجتماعية" على حدى، يليهما "النظام العام وشؤون السلامة العامة" بنسبة 15.3%، ومن ثم "الدفاع" و"التعليم" و"الصحة" و"الشؤون الاقتصادية" بنسبة 12.8%، 12.2%، 10.0%، 6.2% على التوالي.

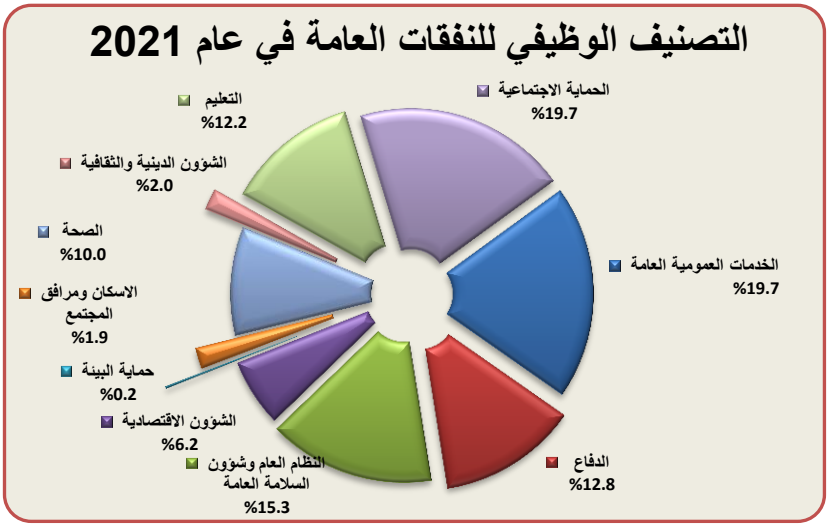

عجز/ وفر الموازنة وترتيباً على هذه التطورات في جانبي الإيرادات والنفقات، يتوقع أن يبلغ العجز المالي بعد المنح الخارجية لعام 2021 نحو 1970.3 مليون دينار، لتبلغ بذلك نسبة العجز بعد المنح من الناتج المحلي الإجمالي 6.2% ولتسجل بذلك انخفاضاً مقارنة مع ما نسبته 7.1% وفقاً لأرقام إعادة التقدير لعام 2020، ومن المتوقع أيضاً أن تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 6.1% و 5.4% في عامي 2022 و 2023 على التوالي.

اما عجز الموازنة قبل المنح لعام 2021 فيتوقع أن يبلغ نحو 2547.1 مليون دينار أو ما نسبته 8.0% من الناتج المحلي الإجمالي ولتسجل بذلك انخفاضاً مقارنة مع ما نسبته 9.8% وفقاً لأرقام إعادة التقدير لعام 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن العجز المقدر بعد المنح في مشروع قانون الموزانة العامة لعام 2021 قد بلغ نحو 2055.4 مليون دينار وتم تخفيضه من قبل مجلس النواب بنحو 85.1 مليون دينار ليبلغ 1970.3 مليون دينار.

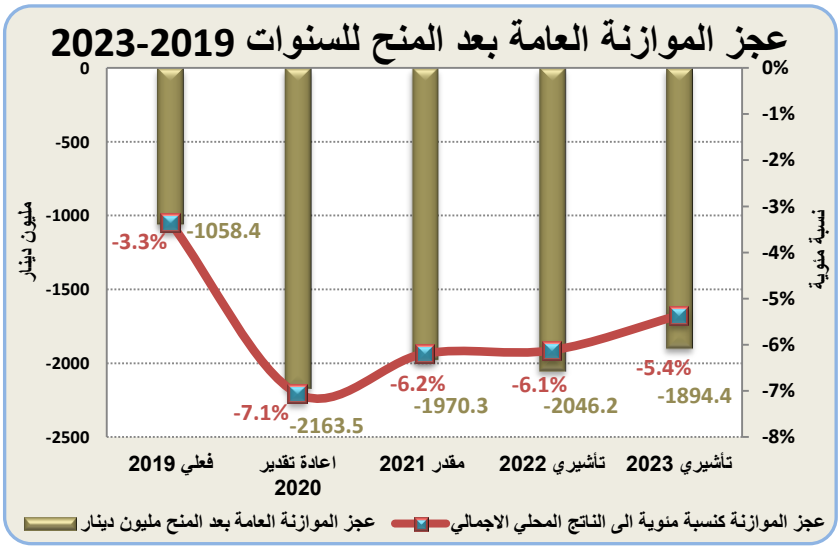
عجز الموازنة العامة بعد المنح للسنوات 2019-2023
مليون دينار
نسبة مئوية
0
-500
-1000
-1500
-2000
-2500
0%
-1%
-2%
-3%
-4%
-5%
-6%
-7%
-8%
-3.3%
-1058.4
-7.1%
-2163.5
-6.2%
-1970.3
-6.1%
-2046.2
-5.4%
-1894.4
فعلي 2019
اعادة تقدير 2020
مقدر 2021
تأشيري 2022
تأشيري 2023
عجز الموازنة العامة بعد المنح مليون دينار
عجز الموازنة كنسبة منوية الى الناتج المحلي الاجمالي

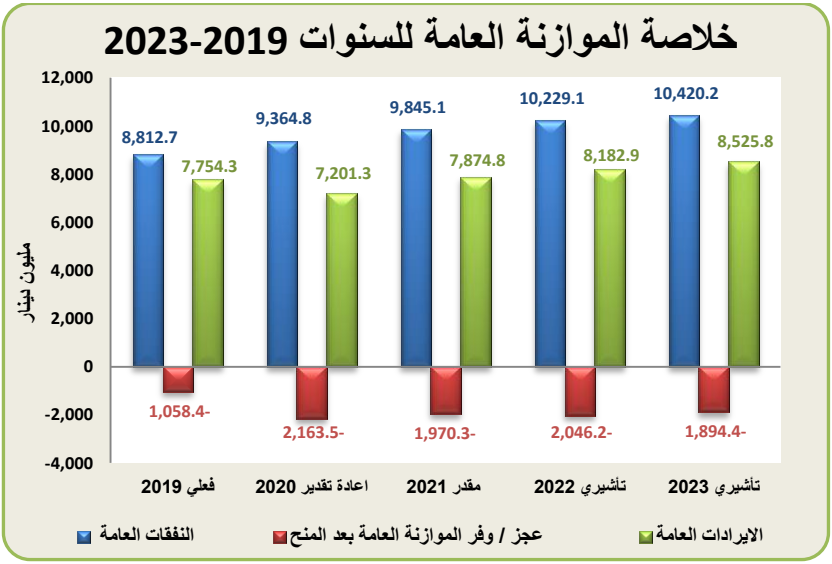
خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2019-2023
مليون دينار
12,000
10,000
8,000
6,000
4,000
2,000
0
-2,000
-4,000
8,812.7
7,754.3
1,058.4-
9,364.8
7,201.3
2,163.5-
9,845.1
7,874.8
1,970.3-
10,229.1
8,182.9
2,046.2-
10,420.2
8,525.8
1,894.4-
فعلي 2019
اعادة تقدير 2020
مقدر 2021
تأشيري 2022
تأشيري 2023
النفقات العامة
عجز / وفر الموازنة العامة بعد المنح
الايرادات العامة

خلاصة الموازنة العامة

للسنة المالية 2021

(مقدرة، بالمليون دينار)

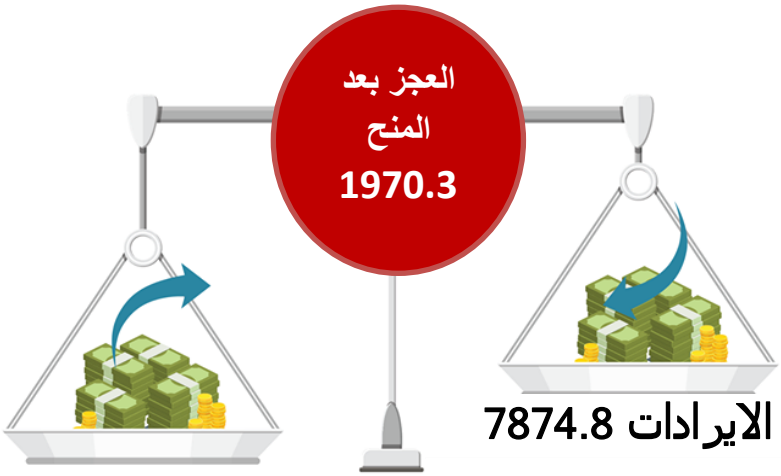

الايرادات 7874.8

الإيرادات المحلية (الضريبية وغير الضريبية):
7298

المنح الخارجية:
576.8

مجموع الإيرادات العامة:
7874.8

النفقات 9845.1

النفقات الجارية:
8730.4

النفقات الرأسمالية:
1114.7

مجموع النفقات العامة:
9845.1

قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2021

إجمالي الإيـرادات

قدر مجموع الإيرادات للوحدات الحكومية لعام 2021 بنحو 914.9 مليون دينـــار مقابل 1197.3 مليون دينار معاد تقديره في عام 2020، وقد بلغت قيمة الايرادات غير الضريبية نحو 820.2 مليون دينار لتشكل بذلك مـــا نســـبته 89.7% مـــن إجمالي الإيرادات، ثم تلاها المنح الخارجية لتبلغ نحو 62.8 مليون دينار أو مـــا نسبته 6.9%، ثم تلاها كل من الدعم الحكومي و الإيرادات الضريبية لتبلغ نحـــو 26.6 مليون دينار و 5.3 مليون دينار أو ما نسبته 2.9% و0.5% من إجمـــالي قيمة الايرادات المقدرة لعام 2021 على التوالي.

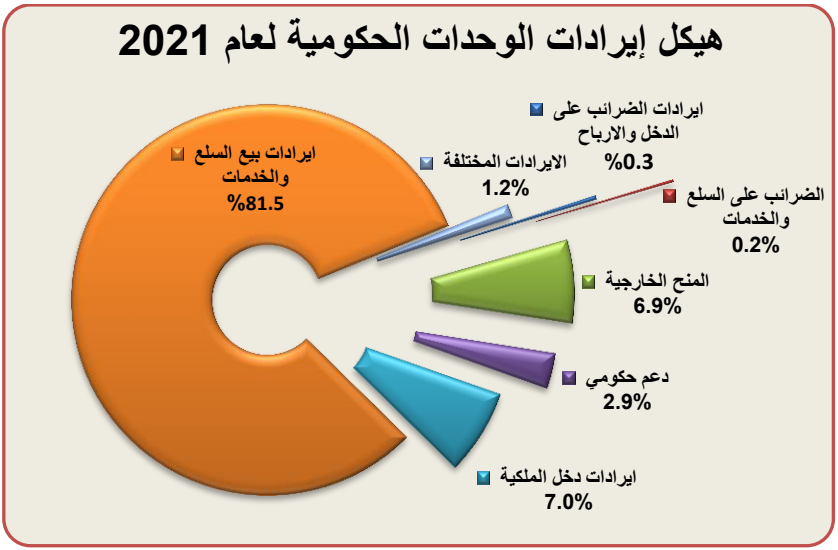

إجمالي النفقات

قدرت إجمالي النفقات للوحدات الحكومية في عـــام 2021 بنحو 1440.2 مليون دينار موزعـــاً بواقع 971.3 مليون دينار للنفقات الجارية و 468.9 مليون دينار

للنفقات الرأسمالية، وذلك مقارنة مع إجمالي نفقات بلغ 1343.5 مليون دينار معاد تقديره لعام 2020، وبذلك يبلغ الارتفاع المسجل في إجمالي النفقات لعام 2021 حوالي 96.7 مليون دينار أو ما نسبته 7.2% عن مستواه المعاد تقديره في عام 2020. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة النفقات الجارية بمقدار 6.7 مليون دينار أو ما نسبته 0.7% وارتفاع النفقات الرأسمالية بمقدار 90 مليون دينار أو ما نسبته 23.7%، وأما بخصوص التوزيع القطاعي للنفقات الرأسمالية للوحدات الحكومية في عام 2021 فقد تركزت في مشاريع "المياه" و" المناطق التنموية والاستثمار" و" الطاقة" و"السياحة" بنسبة 61.6%، 18.5%، 11.0%، 4.4% على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي نفقات الوحدات الحكومية قدرت في مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية بنحو 1502.6 مليون دينار منها نحو 996.1 مليون دينار نفقات جارية ونحو 506.5 مليون دينار نفقات رأسمالية، وتم خفض إجمالي نفقات الوحدات الحكومية من قبل مجلس النواب بنحو 62.4 مليون دينار لتبلغ 1440.2 مليون دينار، حيث تم خفض النفقات الجارية بنحو 24.9 مليون دينار لتبلغ نحو 971.3 مليون دينار وخفض النفقات الرأسمالية بنحو 37.5 مليون دينار لتبلغ نحو 468.9 مليون دينار.

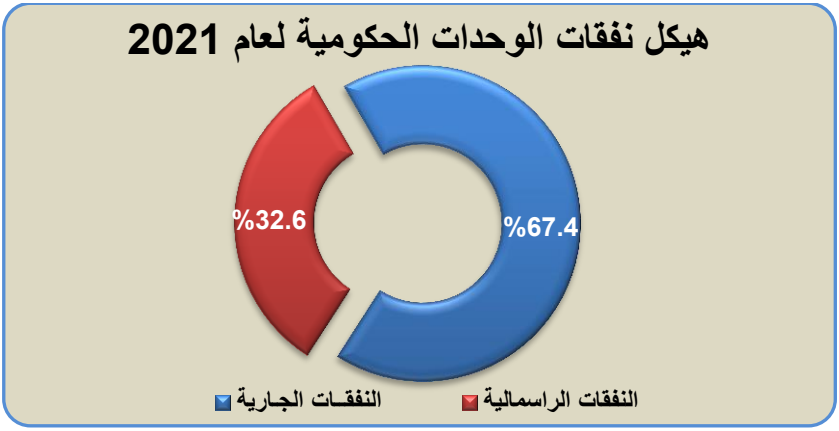

صافي العجز/ الوفر قبل التمويل

قدر صافي العجز قبل التمويل لجميع الوحدات الحكومية في عام 2021 نحو 525.3 مليون دينار مقابل 146.2 مليون دينار معاد تقديره في عام 2020. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تقدير صافي العجز قبل التمويل لجميع الوحدات الحكومية في مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2021 بنحو 586.5 مليون دينار، وتم خفضه من قبل مجلس النواب بنحو 61.2 مليون دينار ليبلغ نحو 525.3 مليون دينار.

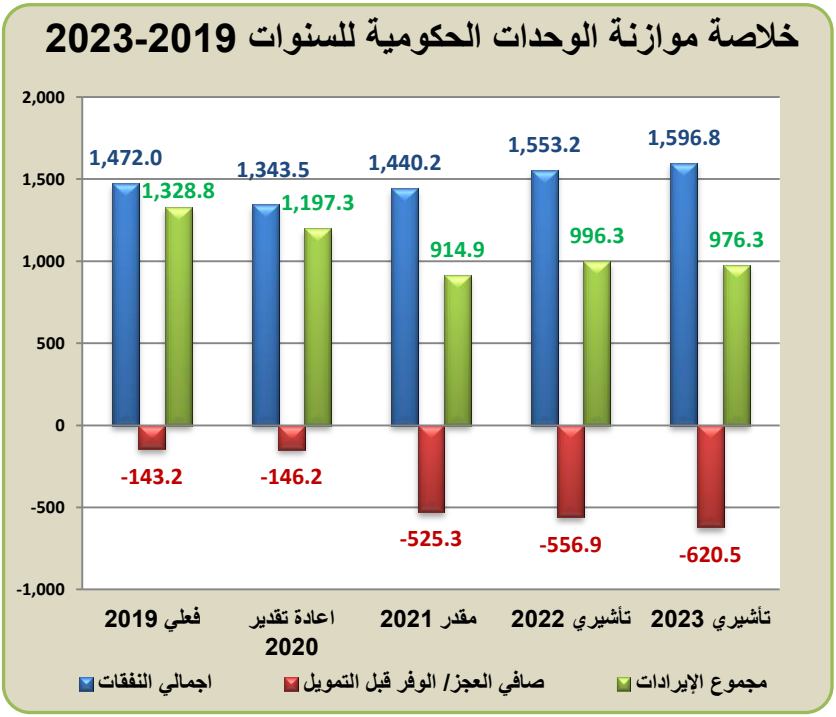

الخلاصة المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية للسنوات 2019 – 2023

(بالدينار)

البيـــــــــــــــان	فعلي 2019	اعادة تقدير 2020	مقدر 2021	تأشيري 2022	تأشيري 2023
الإيـــــــــــــــرادات					
الضرائب على الدخل والأرباح	3,664,352	4,000,000	3,200,000	5,700,000	5,700,000
الضرائب على السلع والخدمات	3,006,568	2,500,000	2,075,000	2,750,000	2,750,000
المنح الخارجية	26,421,540	38,000,000	62,819,000	65,171,000	45,485,000
دعم حكومي	26,303,000	24,724,000	26,552,000	27,820,000	27,768,000
ايرادات دخل الملكية	58,682,274	61,421,000	64,079,000	66,843,000	68,823,000
ايرادات بيع السلع والخدمات	1,201,624,652	1,057,324,000	745,413,000	816,263,000	813,992,000
الايرادات المختلفة	9,117,605	9,353,000	10,750,000	11,750,000	11,750,000
مجموع الإيرادات	1,328,819,991	1,197,322,000	914,888,000	996,297,000	976,268,000
النفقـــــــــــــــات					
النفقات الجارية					
الرواتب والأجور والعلاوات	257,715,739	269,738,779	286,632,000	291,219,000	295,932,000
مساهمات الضمان الاجتماعي	26,312,865	27,313,000	29,673,000	30,498,000	31,311,000
استخدام السلع والخدمات	565,466,000	478,899,734	480,579,000	529,653,000	536,998,000
الفوائد الخارجية	24,231,634	34,495,000	29,705,000	33,937,000	33,314,000
الفوائد الداخلية	150,782,897	132,371,000	118,732,000	144,675,000	179,791,000
الإعانات لمؤسسات عامة غير مالية	1,365,527	1,375,000	1,375,000	1,375,000	1,375,000
التقاعد والتعويضات	8,681,896	5,495,000	5,265,000	5,325,000	5,387,000
نفقات اخرى متنوعة	14,340,935	13,865,994	18,060,000	18,094,000	18,240,000
اصول ثابتة	1,074,219	1,008,000	1,249,000	1,228,000	1,221,000
مجموع النفقات الجارية	1,049,971,712	964,561,507	971,270,000	1,056,004,000	1,103,569,000
النفقات الرأسمالية					
رأسمالية – تمويل داخلي	346,311,042	294,080,729	332,136,000	359,956,000	369,840,000
رأسمالية – دعم حكومي	5,238,928	6,131,000	6,012,000	6,580,000	6,380,000
رأسمالية – قروض خارجية	44,079,583	40,771,000	68,000,000	65,500,000	71,500,000
رأسمالية – منح	26,421,540	38,000,000	62,819,000	65,171,000	45,485,000
مجموع النفقات الرأسمالية	422,051,093	378,982,729	468,967,000	497,207,000	493,205,000
اجمالي النفقات	1,472,022,805	1,343,544,236	1,440,237,000	1,553,211,000	1,596,774,000
صافي العجز/ الوفر قبل التمويل	-143,202,814	-146,222,236	-525,349,000	-556,914,000	-620,506,000

خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2019-2023

(مليون دينار)

البيـــــــــــان	فعلي 2019	اعادة تقدير 2020	مقدر 2021	تأشيري 2022	تأشيري 2023
الايرادات المحلية	6,965.9	6,350.0	7,298.0	7,651.0	8,109.0
المنح الخارجية	788.4	851.3	576.8	531.9	416.8
مجموع الايرادات العامة	7,754.3	7,201.3	7,874.8	8,182.9	8,525.8
النفقات الجارية	7,897.2	8,416.4	8,730.4	9,023.9	9,188.6
النفقات الرأسمالية	915.5	948.4	1,114.7	1,205.2	1,231.6
مجموع النفقات العامة	8,812.7	9,364.8	9,845.1	10,229.1	10,420.2
عجز/وفر الموازنة العامة					
بعد المنح	-1,058.4	-2,163.5	-1,970.3	-2,046.2	-1,894.4
كنسبة من الناتج	-% 3.3	-% 7.1	-% 6.2	-% 6.1	-% 5.4
قبل المنح	-1,846.8	-3,014.8	-2,547.1	-2,578.1	-2,311.2
كنسبة من الناتج	-% 5.8	-% 9.8	-% 8.0	-% 7.7	-% 6.5

مؤشرات الملاءة المالية

البيان	فعلي 2019	اعادة تقدير 2020	مقدر 2021	تأشيري 2022	تأشيري 2023
نسبة الايرادات العامة للناتج	24.5%	23.5%	24.8%	24.5%	24.2%
نسبة الايرادات المحلية للناتج	22.0%	20.7%	22.9%	22.9%	23.0%
نسبة المنح الخارجية للناتج	2.5%	2.8%	1.8%	1.6%	1.2%
نسبة النفقات العامة للناتج	27.9%	30.5%	30.9%	30.6%	29.5%
نسبة النفقات الجارية للناتج	25.0%	27.5%	27.4%	27.0%	26.0%
نسبة النفقات الرأسمالية للناتج	2.9%	3.1%	3.5%	3.6%	3.5%
نسبة النفقات الرأسمالية للنفقات العامة	10.4%	10.1%	11.3%	11.8%	11.8%
تغطية الايرادات المحلية للنفقات العامة	79.0%	67.8%	74.1%	74.8%	77.8%
تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية	88.2%	75.4%	83.6%	84.8%	88.3%

إجمالي النفقات العامة المقدرة حسب الفصول للسنة المالية 2021

(بالدينار)

الفصل	النفقات				مجموع الفصل
		الرأسمالية			
عنوان	الجارية	خزينة	قروض	المجموع	
الديوان الملكي الهاشمي	54,923,000	0	0	0	54,923,000
مجلس الأمة	22,736,000	0	0	0	22,736,000
رئاسة الوزراء	23,590,000	9,140,000	0	9,140,000	32,730,000
رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	1,003,000	0	0	0	1,003,000
رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	2,731,000	0	0	0	2,731,000
ديوان المحاسبة	7,638,000	0	0	0	7,638,000
ديوان الخدمة المدنية	3,948,000	171,000	0	171,000	4,119,000
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	3,272,000	0	0	0	3,272,000
وزارة الدفاع	1,217,000,000	59,945,000	0	59,945,000	1,276,945,000
الخدمات الطبية الملكية	212,588,000	40,380,000	0	40,380,000	252,968,000
المركز الجغرافي الملكي الأردني	1,989,000	252,000	0	252,000	2,241,000
وزارة الداخلية	19,957,000	2,995,000	0	2,995,000	22,952,000
وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	10,613,000	4,163,000	0	4,163,000	14,776,000
وزارة الداخلية / الأمن العام	1,320,050,000	61,135,000	0	61,135,000	1,381,185,000
وزارة العدل	53,957,000	7,729,000	0	7,729,000	61,686,000
المجلس القضائي	41,126,000	477,000	0	477,000	41,603,000
دائرة قاضي القضاة	24,035,000	1,463,000	0	1,463,000	25,498,000
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	49,309,000	1,755,000	0	1,755,000	51,064,000
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية	2,461,000	4,653,000	0	4,653,000	7,114,000
وزارة المالية	3,294,968,000	250,436,000	0	250,436,000	3,545,404,000
وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	2,104,000	148,000	0	148,000	2,252,000
وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	65,566,000	27,613,000	0	27,613,000	93,179,000
وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	17,956,000	1,608,000	0	1,608,000	19,564,000
وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	69,324,000	3,978,000	0	3,978,000	73,302,000

(بالدينار)

الفصل / عنوانـــــــــــــه	النفقـــــــــــــات				مجموع الفصل
	الجارية	الرأسمالية			
		خزينة	قروض	المجموع	
وزارة المالية / دائرة المشتريات الحكومية	2,342,000	630,000	0	630,000	2,972,000
وزارة الصناعة والتجارة والتموين	9,476,000	1,690,000	0	1,690,000	11,166,000
وزارة الصناعة والتجارة والتموين/دائرة مراقبة الشركات	2,198,000	0	0	0	2,198,000
هيئة الاستثمار	3,464,000	1,728,000	0	1,728,000	5,192,000
مؤسسة المواصفات والمقاييس	6,180,000	324,000	0	324,000	6,504,000
المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	1,364,000	1,417,000	0	1,417,000	2,781,000
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	2,861,000	8,460,000	0	8,460,000	11,321,000
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة	6,441,000	1,098,000	0	1,098,000	7,539,000
وزارة السياحة والآثار	15,354,000	15,191,000	0	15,191,000	30,545,000
وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	5,997,000	4,907,000	0	4,907,000	10,904,000
متحف الأردن	910,000	0	0	0	910,000
وزارة الادارة المحلية	6,990,000	135,272,000	0	135,272,000	142,262,000
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	5,811,000	15,135,000	0	15,135,000	20,946,000
هيئة الطاقة الذرية الاردنية	5,100,000	913,000	0	913,000	6,013,000
هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن	4,621,000	255,000	0	255,000	4,876,000
وزارة الأشغال العامة والاسكان	47,693,000	72,757,000	48,000,000	120,757,000	168,450,000
وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	1,305,000	0	0	0	1,305,000
وزارة الزراعة	53,419,000	10,090,000	700,000	10,790,000	64,209,000
المؤسسة التعاونية الاردنية	2,097,000	40,000	0	40,000	2,137,000
وزارة المياه والري	1,971,000	16,028,000	0	16,028,000	17,999,000
وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	15,745,000	15,577,000	580,000	16,157,000	31,902,000
وزارة البيئة	3,044,000	3,240,000	0	3,240,000	6,284,000
وزارة التربية والتعليم	953,459,000	85,859,000	12,170,000	98,029,000	1,051,488,000
مجمع اللغة العربية الأردني	634,000	0	0	0	634,000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	78,085,000	22,309,000	0	22,309,000	100,394,000
هيئة إعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها	1,291,000	27,000	0	27,000	1,318,000
وزارة الصحة	542,109,000	57,674,000	0	57,674,000	599,783,000

(بالدينار)

الفصل / عنوانـــــــــــــه	النفقـــــــــــــات				مجموع الفصل
	الجارية	الرأسمالية			
		خزينة	قروض	المجموع	
المجلس الصحي العالي	293,000	0	0	0	293,000
المجلس الطبي الأردني	855,000	0	0	0	855,000
المؤسسة العامة للغذاء والدواء	9,446,000	904,000	0	904,000	10,350,000
مستشفى الأمير حمزة	31,276,000	2,100,000	0	2,100,000	33,376,000
وزارة التنمية الاجتماعية	26,821,000	5,980,000	0	5,980,000	32,801,000
صندوق المعونة الوطنية	204,050,000	180,000	0	180,000	204,230,000
المجلس الاعلى لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة	1,611,000	1,889,000	0	1,889,000	3,500,000
وزارة العمل	8,074,000	1,372,000	0	1,372,000	9,446,000
مؤسسة التدريب المهني	11,475,000	4,678,000	0	4,678,000	16,153,000
هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية	1,136,000	7,150,000	0	7,150,000	8,286,000
وزارة الثقافة	3,785,000	5,319,000	0	5,319,000	9,104,000
وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	821,000	562,000	0	562,000	1,383,000
وزارة الشباب	14,701,000	9,091,000	0	9,091,000	23,792,000
وزارة النقل	2,903,000	22,519,000	0	22,519,000	25,422,000
هيئة تنظيم النقل البري	2,184,000	6,920,000	0	6,920,000	9,104,000
هيئة تنظيم الطيران المدني	7,337,000	2,925,000	0	2,925,000	10,262,000
الهيئة البحرية الاردنية	1,351,000	193,000	0	193,000	1,544,000
وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	5,564,000	23,740,000	3,350,000	27,090,000	32,654,000
هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	5,871,000	2,732,000	0	2,732,000	8,603,000
وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	75,780,000	2,285,000	0	2,285,000	78,065,000
دائرة الافتاء العام	2,328,000	0	0	0	2,328,000
هيئة الاعلام	1,098,000	63,000	0	63,000	1,161,000
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	4,472,000	261,000	0	261,000	4,733,000
المجلس الإقتصادي والإجتماعي	488,000	85,000	0	85,000	573,000
معهد الإدارة العامة	937,000	27,000	0	27,000	964,000
هيئة الاوراق المالية	2,931,000	270,000	0	270,000	3,201,000
المجموع	**8,730,393,000**	**1,049,907,000**	**64,800,000**	**1,114,707,000**	**9,845,100,000**

تقديرات النفقات الضريبية (الضرائب غير المباشرة والمباشرة) للسنوات 2018 – 2019

(مليون دينار)

البيان	2018		2019	
	القيمة	% GDP	القيمة	% GDP
الضرائب غير المباشرة	2426.84	7.96	2477.84	7.84
الضريبة العامة على المبيعات على السلع والخدمات المحلية	821.00	2.69	1073.01	3.40
خاضع بنسبة 0	291.40	0.96	316.40	1.00
خاضع بنسبة 4	157.80	0.52	74.20	0.23
خاضع بنسبة 7	4.10	0.01	0.01	0.00
خاضع بنسبة 10	95.20	0.31	377.60	1.20
معفى من الضريبة	272.50	0.89	304.80	0.96
الضريبة العامة على المبيعات على السلع والخدمات المستوردة	465.07	1.53	461.86	1.46
مجموع الخاضع للنسب المخفضة	315.43	1.03	287.58	0.91
المعفاه والخاضع بنسبة 0	258.67	0.85	238.04	0.75
خاضع بنسبة 4	25.16	0.08	27.10	0.09
خاضع بنسبة 5	6.84	0.02	4.57	0.01
خاضع بنسبة 7	0.11	0.00	0.19	0.00
خاضع بنسبة 10	24.65	0.08	17.68	0.06
المعاملات التفضيلية/الاتفاقيات الخاصة	149.64	0.49	174.28	0.55
مؤجلة دفع الضريبة	91.18	0.30	70.32	0.22
المناطق التنموية	19.64	0.06	20.62	0.07
أخرى	38.82	0.13	83.34	0.26
الضريبة الخاصة على المبيعات	294.10	0.96	194.69	0.62
السلع والخدمات المستوردة	190.70	0.63	125.79	0.40
السلع والخدمات المحلية	103.40	0.34	68.90	0.22
الرسوم الجمركية	846.67	2.78	748.28	2.37
مجموع الخاضع للنسب المخفضة	672.57	2.21	625.06	1.98
النسب المخفضة (متضمنة اتفاقيات تجارة)	457.71	1.50	390.14	1.23
المناطق التنموية	30.65	0.10	25.98	0.08
إعفاء المؤسسات العامة	21.14	0.07	9.55	0.03
شركات صناعة الأدوية	1.67	0.01	1.46	0.00

(مليون دينار)

البيان	2018		2019	
	القيمة	% GDP	القيمة	% GDP
الطاقة المتجددة	8.12	0.03	9.94	0.03
أخرى	153.28	0.50	187.99	0.59
المعاملات التفضيلية / الاتفاقيات الخاصة	174.10	0.57	123.22	0.39
الاتفاقيات مع شركات الامتياز	147.80	0.48	82.50	0.26
تحت قانون تشجيع الاستثمار (القطاع الصناعي)	14.00	0.05	32.22	0.10
تحت قانون الاستثمار (القطاعات الاخرى)	9.35	0.03	6.25	0.02
معفاه تحت قانون المناطق التنموية (الفنادق)	1.84	0.01	1.16	0.00
قانون الاستثمار (المستشفيات)	1.11	0.00	1.09	0.00
الضرائب المباشرة	745.03	2.44	539.30	1.71
ضريبة الدخل على الافراد	515.50	1.69	389.40	1.23
ضريبة الدخل على الفرد والعائلة : أفراد	97.60	0.32	79.20	0.25
الاعزب مع دخل اقل من 12000	48.60	0.16	19.70	0.06
الاعزب مع دخل اكثر من 12000	49.00	0.16	59.50	0.19
افراد	9.80	0.03	10.20	0.03
موظفين	39.20	0.13	49.30	0.16
ضريبة الدخل على الافراد والعائلة : عائلة	417.90	1.37	310.20	0.98
عائلة مع دخل اقل من 24000	286.00	0.94	159.10	0.50
عائلة مع دخل اكثر من 24000	131.90	0.43	151.10	0.48
افراد	42.00	0.14	43.00	0.14
موظفين	89.90	0.29	108.10	0.34
ضريبة الدخل على الشركات	152.53	0.50	77.60	0.25
نسبة ضريبية مخفضة 14% (شركات تضامن)	4.83	0.02	0.00	0.00
نسبة ضريبية مخفضة 14% (شركات مساهمة)	37.77	0.12	0.00	0.00
الاعفاءات على القطاع الزراعي	84.39	0.28	77.60	0.25
اعفاءات الدخل على الصادرات (الصناعة)	25.54	0.08	0.00	0.00
الضريبة على الملكية	77.00	0.25	72.30	0.23
مجموع الضرائب المباشرة وغير المباشرة	3171.87	10.41	3017.14	9.55
الناتج المحلي الإجمالي	30481.80		31597.10	

خلاصة التصنيف الوظيفي للنفقات العامة المقدرة حسب الأقسام الوظيفية للسنوات 2019-2023

(بالدينار)

القسم الوظيفي	فعلي	مقدر	اعادة تقدير	مقدر	تأشيري	تأشيري
	2019	2020	2020	2021	2022	2023
الخدمات العمومية العامة	1,545,002,227	1,811,438,906	1,793,905,000	1,939,394,000	2,038,018,000	2,038,860,000
الدفاع	1,227,874,002	1,184,806,000	1,184,806,000	1,257,945,000	1,278,000,000	1,301,000,000
النظام العام وشؤون السلامة العامة	1,370,382,977	1,437,341,500	1,432,504,000	1,507,426,000	1,542,450,000	1,561,769,000
الشؤون الاقتصادية	475,771,388	565,926,695	454,436,000	614,180,000	604,046,000	612,849,000
حماية البيئة	28,547,968	22,079,046	18,092,000	22,162,000	22,852,000	24,592,000
الاسكان ومرافق المجتمع	157,941,536	303,045,622	248,165,000	190,865,000	216,152,000	229,168,000
الصحة	1,005,865,601	1,004,148,781	1,000,543,000	976,625,000	1,062,578,000	1,087,586,000
الشؤون الدينية والثقافية	190,542,216	189,253,200	181,577,000	194,000,000	207,407,000	204,130,000
التعليم	1,085,432,586	1,190,897,250	1,153,491,000	1,204,475,000	1,241,775,000	1,253,611,000
الحماية الاجتماعية	1,725,334,213	1,898,019,000	1,897,276,000	1,938,028,000	2,015,853,000	2,106,666,000
المجموع	8,812,694,714	9,606,956,000	9,364,795,000	9,845,100,000	10,229,131,000	10,420,231,000

النفقات الرأسمالية للمحافظات/اللامركزية لعام 2021
(مليون دينار)

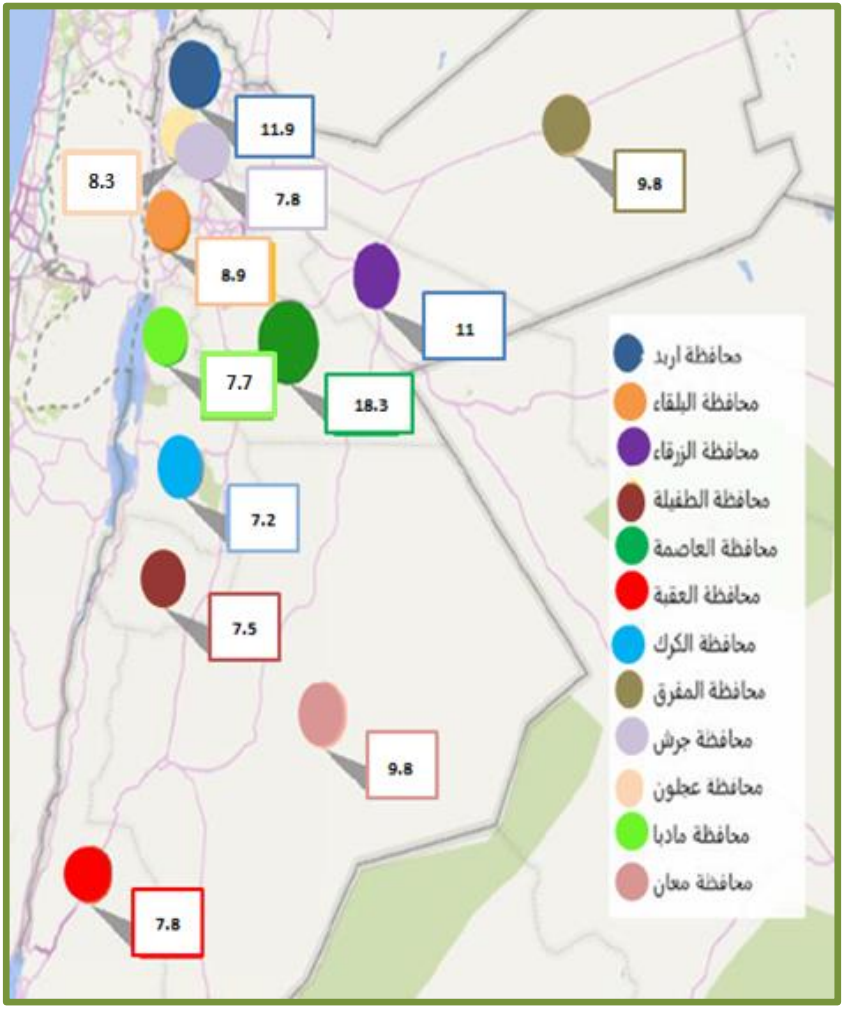

لماذا تقترض الحكومة؟

تلجأ الحكومة للاقتراض الداخلي أو الخارجي لتغطية الاحتياجات التمويلية بما فيها التمويل اللازم لسد عجز الموازنة لتمكين الحكومة من تنفيذ مشاريع تنموية ذات أولوية لها أثر ايجابي على حياة المواطنين وتلبي حاجات المجتمع. وقد تم تقدير عجز الموازنة بعد المنح لعام 2021 بواقع 1970.3 مليون دينار أو ما نسبته 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغ اجمالي الدين العام بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي حتى نهاية تشرين الثاني من عام 2020 نحو 26.4 مليار دينار أو ما نسبته 84.4% من الناتج المحلي الاجمالي.

يبين الجدول التالي تطور اجمالي الدين العام بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي خلال الفترة (2018- 2020):

(مليون دينار)

البيان	2018	2019	2020 (تشرين الثاني)
إجمالي الدين العام بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي	22,649.1	23,958.5	26,394.4
% من الناتج المحلي الاجمالي	%74.3	%75.8	%84.4
اجمالي الدين الداخلي بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي	10,792.5	11,988.1	12,768.7
% من الناتج المحلي الاجمالي	%35.4	%37.9	%40.8
الرصيد القائم للدين الخارجي بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي	11,856.6	11,970.4	13,625.7
% من الناتج المحلي الاجمالي	%38.9	%37.9	%43.6

تعزيز حقوق الانسان في المملكة

وإسهاماً من دائرة الموازنة العامة في تعزيز منظومة حقوق الانسان في المملكة خاصة في ظل تداعيات جائحة كورونا، فقد حرصت الدائرة عند إعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2021 على إدارة التخطيط للموارد المالية المتاحة بكفاءة عالية وبما يمكن من تعزيز برامج الحماية الاجتماعية والاستجابة لاحتياجات القطاع الصحي في المملكة للتخفيف من آثار الجائحة على المواطنين، كما حرصت الدائرة على الطلب من جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية الأخذ بعين الاعتبار متطلبات تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان، ومواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية. كما تم تضمين قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2021 المخصصات المالية اللازمة في ضوء الموارد المالية المتاحة لتمكين المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من متابعة المهام المناطة به بموجب القانون، وتحقيق أهداف الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والتي تهدف إلى تقديم خدمات افضل للمواطنين وبما يسهم وبشكل رئيسي بتعزيز حقوق الانسان المتمثلة بحق الأمن والصحة والتعليم والترفيه، إضافة إلى إبراز المخصصات المالية اللازمة لتلبية احتياجات المرأة والطفل.

وبهدف اضفاء المزيد من الشفافية على عملية اعداد الموازنة العامة للدولة، فقد تم نشر مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2021 على الموقع الإلكتروني للدائرة ليتسنى للجميع الاطلاع وابداء الملاحظات حولهما، وبهدف تعزيز اطر التواصل بين الدائرة من جهة والمواطن الاردني من جهة اخرى واطلاعه على اكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات الواردة في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومة، تم إعداد هذا الدليل ونشره على موقع الدائرة الإلكتروني لتعزيز حق المواطن في المعرفة و الفهم الشامل لكافة أبعاد الموازنة العامة للدولة، وبصورة مبسطة.

الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل

لاحقاً للأنشطة والإجراءات التي قامت بها دائرة الموازنة العامة خلال السنوات الماضية بالتعاون مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الأردنية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومشروع اصلاح وادارة المالية العامة لتعميق تطبيق نهج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والموازنة الصديقة للطفل، وضمن إطار سعي الدائرة نحو الاستمرار في تعميق تطبيق هذا المفهوم، فقد تم عقد ورشة عمل في عام 2020 تحت عنوان " تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي" هدفت لإكساب موظفي الدائرة المزيد من المعرفة في مجال قراءة الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي بما يعزز من قدراتهم في مجال تحليل مشاريع موازنات الوزارات والدوائر الحكومية على مستوى برامج الانفاق عند إعداد مشروع الموازنة السنوي للدولة، للوقوف على مدى استجابة مشاريع الموازنات لاحتياجات النوع الاجتماعي خاصة عند صياغة أهداف ومؤشرات أداء البرامج لتصبح أكثر استجابة للنوع الاجتماعي وبما يضمن إبراز المخصصات المالية التي من شأنها أن تلبي احتياجات المرأة والطفل على وجه الخصوص. ويبين الجدول التالي المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب الفصول للسنوات 2019 – 2023.

المخصصات المقدرة للإناث موزعة حسب الفصول للسنوات 2019-2023

(بالدينار)

الفصل	2019	2020	2021	2022	2023
الديوان الملكي الهاشمي	14,145,200	14,042,000	14,181,000	14,185,000	14,190,000
مجلس الأمة	3,415,990	3,173,000	3,321,000	3,329,000	3,325,000
رئاسة الوزراء	4,742,800	4,439,000	4,952,000	4,979,000	5,010,000
رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	417,000	428,000	461,000	464,000	467,000
رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	468,000	457,000	485,000	489,000	494,000
ديوان المحاسبة	1,825,000	1,758,000	1,989,000	2,047,000	2,107,000
ديوان الخدمة المدنية	1,201,000	1,233,000	1,425,000	1,455,000	1,468,000
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	1,150,000	1,069,000	1,173,000	1,172,000	1,173,000

(بالدينار)

الفصل	2019	2020	2021	2022	2023
المركز الجغرافي الملكي الأردني	400,000	452,000	487,000	500,000	502,000
وزارة الداخلية	11,010,076	10,109,000	11,187,000	11,393,000	11,953,000
وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	3,712,000	3,288,000	3,703,000	4,130,000	3,612,000
وزارة العدل	39,126,000	28,374,000	28,966,000	31,674,000	32,288,000
المجلس القضائي	3,982,000	17,955,000	19,553,000	19,621,000	19,828,000
دائرة قاضي القضاة	8,601,305	9,029,700	10,145,000	10,171,000	10,009,000
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	11,517,192	11,855,000	12,327,000	12,687,000	12,831,000
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية	854,748	980,000	1,078,000	1,087,000	1,092,000
وزارة المالية	1,028,117,000	1,130,696,000	1,191,186,000	1,253,398,000	1,278,593,000
وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	333,000	412,000	423,000	426,000	427,000
وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	7,650,000	7,677,000	7,340,000	7,628,000	7,778,000
وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	5,328,000	5,298,000	5,627,000	5,657,000	5,702,000
وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة	554,000	0	0	0	0
وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	15,514,000	15,822,000	19,641,000	19,694,000	19,748,000
وزارة المالية / دائرة المشتريات الحكومية	0	858,000	902,000	908,000	915,000
وزارة الصناعة والتجارة والتموين	8,345,800	4,317,900	3,816,700	4,377,000	4,409,300
وزارة الصناعة والتجارة والتموين/دائرة مراقبة الشركات	691,000	730,000	800,000	791,000	797,000
هيئة الاستثمار	1,181,000	1,626,000	1,885,000	1,872,000	1,507,000
مؤسسة المواصفات والمقاييس	1,996,100	2,006,000	2,085,200	2,107,000	2,114,800
المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	1,983,000	1,350,000	1,363,000	1,379,000	1,395,000
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	1,476,000	1,513,000	2,369,000	2,453,000	2,536,000
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة	3,364,333	3,328,743	3,640,737	3,678,632	3,711,316
وزارة السياحة والآثار	14,433,000	12,813,000	12,130,000	14,458,000	14,571,000
وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	2,772,000	1,974,000	2,936,000	4,139,000	4,587,000
متحف الأردن	309,000	281,000	324,000	313,000	315,000
وزارة الادارة المحلية	41,858,505	94,049,619	61,831,502	59,487,622	59,440,942
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	6,412,343	5,169,000	4,263,000	5,115,000	4,850,000
هيئة الطاقة الذرية الاردنية	1,396,850	1,286,005	1,406,650	1,450,470	1,496,953

(بالدينار)

الفصل	2019	2020	2021	2022	2023
هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن	916,130	905,700	949,140	958,410	966,940
وزارة الأشغال العامة والاسكان	88,579,000	78,586,000	86,048,000	72,049,000	71,147,000
المؤسسة التعاونية الاردنية	490,544	539,840	610,680	616,560	563,920
وزارة المياه والري	578,509	809,385	321,550	325,490	329,583
وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	1,475,385	1,497,475	1,588,742	1,633,283	1,676,120
وزارة البيئة	569,756	590,500	808,500	817,250	826,000
وزارة التربية والتعليم	529,939,000	563,290,000	605,847,000	621,279,000	630,501,000
مجمع اللغة العربية الأردني	306,000	282,000	304,000	306,000	308,000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	41,808,000	48,195,000	45,786,000	45,621,000	42,886,000
هيئة إعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها	440,000	432,000	466,000	467,000	471,000
وزارة الصحة	299,912,768	313,511,000	311,887,000	328,395,000	332,818,000
المجلس الصحي العالي	119,062	130,000	152,000	154,000	156,000
المجلس الطبي الأردني	348,380	391,980	407,020	412,190	410,780
المؤسسة العامة للغذاء والدواء	4,471,154	4,502,500	4,938,000	4,976,000	5,033,000
مستشفى الأمير حمزة	18,521,000	18,077,000	23,600,000	25,788,000	25,849,000
وزارة التنمية الاجتماعية	78,333,136	14,352,000	14,931,000	15,055,000	15,185,800
صندوق المعونة الوطنية	0	70,825,000	96,763,000	96,771,000	96,781,000
وزارة العمل	4,113,000	5,288,000	3,189,000	3,202,000	3,222,000
مؤسسة التدريب المهني	2,758,000	2,696,000	3,141,000	3,173,000	3,206,000
هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية	0	6,637,000	5,442,000	5,873,000	6,305,000
وزارة الثقافة	2,746,100	1,986,960	3,176,400	4,272,760	3,626,500
وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	520,200	534,100	829,800	900,600	605,400
وزارة الشباب	9,446,523	6,683,400	7,989,000	8,529,000	8,537,000
وزارة النقل	10,879,000	11,711,000	13,082,000	17,166,000	20,041,000
وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية	401,000	416,000	0	0	0
هيئة تنظيم النقل البري	7,809,000	5,263,000	5,150,000	5,654,000	5,504,000
هيئة تنظيم الطيران المدني	2,080,000	1,947,000	2,112,000	2,137,000	2,162,000
الهيئة البحرية الاردنية	245,359	267,310	263,500	266,784	269,875
وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	9,714,883	11,072,000	12,407,000	16,626,000	15,022,000
مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	1,425,000	0	0	0	0
هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	2,392,511	3,034,000	3,121,000	3,524,000	3,729,000
وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	7,608,498	8,112,800	7,872,500	8,358,900	8,443,400
دائرة الافتاء العام	927,000	1,007,000	1,079,000	1,123,000	1,137,000
هيئة الاعلام	366,000	385,000	402,000	405,000	408,000
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	1,233,305	1,338,000	1,521,000	1,591,000	1,642,000
المجلس الإقتصادي والإجتماعي	203,000	217,000	229,000	230,000	232,000
معهد الإدارة العامة	332,000	301,000	380,000	387,000	387,000
هيئة الاوراق المالية	1,206,000	1,155,000	1,190,000	1,200,000	1,210,000
المجموع	**2,383,497,445**	**2,586,817,917**	**2,707,386,621**	**2,808,957,951**	**2,846,841,629**

والجدول التالي يبين مخصصات تعويضات العاملين (اناث) موزعة حسب الفصول للسنوات 2019–2023.

مخصصات تعويضات العاملين (اناث) موزعة حسب الفصول للسنوات 2019-2023

(بالدينار)

الفصل	2019	2020	2021	2022	2023
الديوان الملكي الهاشمي	342,333	316,769	379,048	384,762	390,476
مجلس الأمة	1,507,064	1,568,586	1,587,781	1,604,018	1,620,255
رئاسة الوزراء	894,885	852,090	907,035	917,732	928,429
رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	245,443	361,778	407,550	412,775	418,475
دائرة الشراء الموحد	331,705	0	0	0	0
رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	391,417	374,000	357,413	362,315	367,514
ديوان المحاسبة	1,732,452	1,694,188	1,909,115	1,967,969	2,027,604
ديوان الخدمة المدنية	1,082,445	1,118,901	1,274,884	1,289,269	1,303,654
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	405,655	424,000	467,667	472,667	478,000
المركز الجغرافي الملكي الأردني	417,961	419,195	459,049	467,971	471,712
وزارة الداخلية	3,175,344	3,262,247	3,419,241	3,464,019	3,509,519
وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	2,561,452	3,002,258	3,503,112	3,544,437	3,586,528
وزارة العدل	24,685,947	15,466,758	18,067,479	18,270,795	18,477,140
المجلس القضائي	52,667	6,393,854	7,077,422	7,182,557	7,289,373
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	8,516,625	8,911,845	9,438,441	9,576,582	9,716,762
وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية	248,140	324,014	376,638	381,525	386,411
وزارة المالية	2,092,518	2,748,386	4,266,315	4,303,677	4,341,707
وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	260,086	313,043	352,174	355,109	357,848
وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	1,205,037	1,269,370	1,380,599	1,401,291	1,422,348
وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	4,725,174	4,816,308	5,019,624	5,065,840	5,112,677
وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة	367,290	0	0	0	0
وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	4,776,067	5,707,656	6,444,349	6,499,294	6,555,146
وزارة المالية / دائرة المشتريات الحكومية	0	635,222	617,246	623,353	629,820
وزارة الصناعة والتجارة والتموين	2,182,051	2,144,554	2,324,413	2,358,457	2,392,815

(بالدينار)

الفصل	2019	2020	2021	2022	2023
وزارة الصناعة والتجارة والتموين/دائرة مراقبة الشركات	411,923	455,885	497,549	504,755	511,961
هيئة الاستثمار	923,894	959,819	992,660	1,004,866	1,017,072
مؤسسة المواصفات والمقاييس	1,209,574	1,314,770	1,370,089	1,387,225	1,404,612
المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	398,173	469,219	418,549	424,484	430,418
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	532,929	520,773	1,013,396	1,021,565	1,030,164
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ دائرة الاحصاءات العامة	1,996,317	2,224,356	2,900,368	2,935,895	2,970,947
وزارة السياحة والآثار	496,845	742,454	924,305	935,678	947,395
وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	681,049	702,144	762,729	774,000	785,406
متحف الأردن	113,589	100,000	117,981	119,712	121,731
وزارة الادارة المحلية	1,415,548	2,000,778	2,172,015	2,198,881	2,225,373
وزارة الطاقة والثروة المعدنية	856,377	773,250	903,304	913,182	923,253
هيئة الطاقة الذرية الاردنية	671,432	848,415	875,060	885,687	896,530
هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن	635,923	646,310	705,453	714,399	723,519
وزارة الأشغال العامة والاسكان	7,346,722	6,984,435	8,338,593	8,457,025	8,570,749
وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	392,102	531,639	575,061	581,948	588,835
وزارة الزراعة	9,831,625	9,756,936	11,154,390	11,298,633	11,444,910
المؤسسة التعاونية الاردنية	455,051	453,404	494,836	500,564	506,577
وزارة المياه والري	390,733	376,748	392,126	397,252	402,093
وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	1,122,167	1,065,545	1,083,139	1,080,154	1,094,873
وزارة البيئة	516,361	539,037	667,744	676,097	684,703
وزارة التربية والتعليم	458,476,848	487,716,372	521,555,563	529,866,860	537,719,197
مجمع اللغة العربية الأردني	190,540	167,051	180,947	183,789	186,632
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1,277,276	1,244,161	1,347,338	1,365,017	1,382,697
هيئة إعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها	302,511	281,769	285,537	289,011	292,484
وزارة الصحة	130,775,024	141,379,609	145,215,126	147,188,260	149,191,306
المجلس الصحي العالي	78,334	107,053	120,789	122,211	123,632
المجلس الطبي الأردني	143,306	166,685	187,162	189,527	191,892
المؤسسة العامة للغذاء والدواء	3,549,910	3,588,445	3,839,000	3,879,333	3,920,583
مستشفى الأمير حمزة	3,459,845	4,508,000	4,679,298	4,724,524	4,770,683
وزارة التنمية الاجتماعية	9,279,772	10,490,290	10,961,101	11,110,731	11,263,122
صندوق المعونة الوطنية	1,386,914	1,373,866	1,349,542	1,368,937	1,388,333

(بالدينار)

الفصل	2019	2020	2021	2022	2023
المجلس الاعلى لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة	358,544	328,300	378,000	383,294	388,588
وزارة العمل	1,578,238	1,621,082	1,884,854	1,908,850	1,932,846
مؤسسة التدريب المهني	2,386,965	2,301,854	2,691,671	2,728,139	2,762,462
صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني	112,796	0	0	0	0
هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية	0	143,143	246,721	248,770	251,230
وزارة الثقافة	756,256	766,438	952,121	964,062	976,003
وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	321,702	334,304	367,364	372,000	377,215
وزارة الشباب	3,719,482	3,643,853	3,886,932	3,943,663	4,001,090
وزارة النقل	438,758	448,786	1,055,231	1,068,589	1,081,946
وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية	178,520	182,724	0	0	0
هيئة تنظيم النقل البري	406,389	448,895	474,000	480,818	487,364
هيئة تنظيم الطيران المدني	1,853,200	1,715,253	1,792,990	1,818,103	1,843,787
الهيئة البحرية الاردنية	212,788	214,747	221,966	225,057	228,148
وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	561,015	1,587,062	1,682,756	1,705,029	1,727,686
مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	958,506	0	0	0	0
هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	1,027,610	1,245,155	1,337,057	1,354,326	1,371,962
وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	5,273,648	5,318,601	5,266,685	5,343,563	5,421,616
هيئة الاعلام	308,572	308,333	316,000	319,667	323,333
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	1,008,007	1,082,918	1,237,298	1,286,310	1,336,008
المجلس الإقتصادي والإجتماعي	120,159	118,970	142,133	144,300	146,033
معهد الإدارة العامة	225,161	260,750	300,145	303,614	307,084
هيئة الاوراق المالية	989,635	920,994	935,261	946,533	958,182
المجموع	**724,314,323**	**767,606,402**	**821,286,530**	**833,551,303**	**845,418,478**

وفيما يتعلق بالموازنة الصديقة للطفل، (اي التي تبرز احتياجات الطفل وتعمل على رصد المخصصات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات)، فيبين الجدول التالي المخصصات المقدرة للطفل موزعة حسب الفصول للسنوات 2019-2023.

المخصصات المقدرة للطفل موزعة حسب الفصول للسنوات 2019-2023

(بالدينار)

الفصل	2019	2020	2021	2022	2023
وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية والجوازات	1,635,723	1,449,000	1,632,000	1,821,000	1,878,000
وزارة العدل	8,556	7,500	20,000	15,000	15,000
دائرة قاضي القضاة	870,000	808,000	756,000	756,000	756,000
وزارة المالية	55,025,000	62,352,000	64,728,000	67,681,000	71,272,000
وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	438,000	462,000	525,000	600,000	675,000
وزارة الأشغال العامة والاسكان	29,799,000	30,747,000	33,600,000	27,770,000	27,536,000
وزارة التربية والتعليم	934,754,941	991,086,000	1,050,978,000	1,084,173,000	1,100,297,000
وزارة الصحة	201,864,362	211,018,000	209,925,000	221,035,000	224,011,000
وزارة التنمية الاجتماعية	62,573,040	6,184,000	6,508,000	6,560,000	6,614,800
صندوق المعونة الوطنية	0	59,021,000	80,636,000	80,643,000	80,651,000
وزارة الشباب	14,930,852	10,438,000	12,568,000	13,585,000	13,602,000
وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	1,985,000	1,985,000	1,910,000	1,985,000	1,985,000
المجموع	**1,303,884,474**	**1,375,557,500**	**1,463,786,000**	**1,506,624,000**	**1,529,292,800**

دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة

المواطن هو هدف وغاية الموازنة العامة للدولة، فلأجله تبنى المستشفيات وتشق الطرق وترفع الجسور وتنشئ المدارس. وحتى تتمكن الدولة من الاستمرار في خدمة المواطن، فينبغي على كل مواطن ان يحافظ على الممتلكات العامة وان يحمي مكتسبات الوطن وانجازاته، وهذا يعتبر من حقوق الوطن على ابنائه الذين شاركوا في صناعة حاضره واستشراف مستقبله، وساهموا بأموالهم وبذلوا جهدهم لبناء مقوماته وتشييد مقدراته ليتمتعوا بها وينتفعوا منها هم وأجيالهم القادمة. وأي ضرر قد يحدث للممتلكات والمرافق العامة، سيؤثر سلباً على المنفعة التي تعود على المواطنين خاصة في ضوء محدودية الموارد المالية المتاحة والضغوط الكبيرة على البنية التحتية لبلدنا.

لذلك، على المواطن ان يبادر بكل ما من شأنه الحفاظ على مكتسبات الوطن التنموية من خلال ابلاغ المؤسسات المختصة في حال لاحظ وجود اخفاق او قصور في تنفيذ المشاريع لتتمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة والتدابير العاجلة لمعالجة هذا الأخطاء ومتابعتها والتحقق من ان هذه الاجراءات قد تم تنفيذها بفعالية، وبذلك يتمكن المواطنون من الانتفاع بالخدمات التي تقدمها الحكومة في شتى المجالات.

ان دليل المواطن للموازنة العامة يهدف الى توعية المواطن الاردني واطلاعه على المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنة السنوية ليتمكن من التعرف على مصادر الايرادات وأوجه الانفاق العام وكل ما يرتبط بذلك من تحديد السياسات والاولويات الوطنية. ومما لا شك فيه أن النتائج الايجابية التي ستتمخض عن ذلك من تعزيز الشفافية وتمتين الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة، ستساهم في دفع المواطن الى القيام بدوره في المحافظة على مقدرات الوطن.

قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية في قانون الموازنة العامة لعام 2021 حسب التوزيع القطاعي

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2021
الصحة		
	تحديث وتطوير الابنية	3000
	مركز معالجة الاورام بالاشعة	4000
	إعادة تأهيل مستشفى الملكة علياء	3380
	إنشاء وتجهيز مستشفى معان العسكري / جامعة الحسين بن طلال	2000
	تحديث الآليات والمعدات واللوازم	10000
	انشاء وتجهيز مستشفى الأمير هاشم بن الحسين / الزرقاء	11000
	انشاء وتجهيز مبنى الاختصاص والطب النووي ووحدة غسيل الكلى	7000
	تحديث الاجهزة والاثاث غير الطبي في الوزارة	1390
	انشاء المراكز الصحية في محافظة العاصمة	1060
	توسعة مستشفى الايمان / عجلون	5000
	صيانة وتحديث المستشفيات	2800
	انشاء مستشفى السلط الجراحي / العام	5000
	انشاء مستشفى الطفيلة	10770
	انشاء وتجهيز مستشفى الاميرة بسمة	8000
	حوسبة القطاع الصحي / حكيم	7000
	صيانة وتحديث وتطوير المستشفيات في محافظة الزرقاء	1270
	صيانة وتحديث وتطوير المستشفيات في محافظة المفرق	1180
	مشروع إدامة وتشغيل الخدمات الصحية	2100

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2021
التعليم		
	جامعة الحسين بن عبد الله الثاني التقنية / مؤسسة ولي العهد	4050
	المركز الوطني لتطوير المناهج	1200
	تدريب وتطوير المعلمين	2000
	اضافات لابنية مدارس التعليم المهني	1230
	اضافات غرف صفية لرياض الاطفال	2625
	مشروع ادارة برنامج التعليم الأساسي	5600
	انشاءات واضافات غرف صفيه للتعليم الأساسي	2000
	تأثيث وتجهيز الأبنية المدرسية	1200
	تطوير المديرية والمدرسة	2205
	انشاء أبنية مدرسية / بنك تنمية المدن والقرى	4500
	إنشاء مدارس للتعليم الاساسي/ مخرجات قمة مكة/ القرض الكويتي	5000
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة المفرق	1095
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة العاصمة	1700
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة معان	1350
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة الطفيلة	1805
	انشاء مدارس للتعليم الاساسي في محافظة العقبة	3002
	تطوير ربط المدارس الكترونيا	1000
	نظام الحماية الالكترونية وأجهزة الاتصالات	1500
	إنشاء مدارس للتعليم الثانوي/ مخرجات قمة مكة/ القرض الكويتي	4000
	البنية التحتية لشراء اجهزة التعليم عن بعد	10000
	المكرمة الملكية لأبناء المعلمين	14700
	انشاء مدارس للتعليم الثانوي في محافظة العاصمة	1925
	دعم صندوق الطالب المحتاج	10000
	تطوير التعليم التقني في الجامعات الرسمية	1000

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2021
	تطوير الجامعات الرسمية	6700
	اعادة هيكلة وتاهيل كلية عجلون التقنية في جامعة البلقاء التطبيقية/ قرض ايطالي	2687
	مراكز التميز لتطوير المهارات في قطاعات مختلفة	2198
	دعم مشاريع التعليم والتدريب والتشغيل المهني والتقني	3800
	برنامج توفير فرص عمل لائقة ومنتجة للأردنيين(دعم التشغيل)	2650
الطرق		
	الاستملاكات	9000
	مشروع ادارة برنامج صيانة الطرق	2380
	مشروع صيانة الطرق الرئيسية والنافذة والجسورفي اقليم الشمال	1080
	مشروع ادارة برنامج إنشاء الطرق	5400
	السلامة المرورية على الطرق	1350
	انشاء وتحسين الطرق النافذة	1350
	انشاء طريق المفرق - الصفاوي	1440
	اكمال طريق السلط الدائري / الجزء الثاني	1350
	طريق الشونة الجنوبية / تقاطع الكفرين / تقاطع الرامة	2250
	الطريق الصحراوي	25000
	انشاء وصيانة وتحسين طرق الرئيسية والفرعية في المملكة/مخرجات قمة مكة - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	18000
	انشاء وصيانة الجسور في المملكة /مخرجات قمة مكة - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	3000
	عناصر السلامة على الطرق في المملكة /مخرجات قمة مكة - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	1500

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2021
	تنفيذ الاعمال والانشاءات في مركز حدود جابر	3240
	طريق السلط / تقاطع الصبيحي - العارضة	2880
	انشاء وتحسين الطرق الزراعية في محافظة اربد	2717
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة اربد	1282
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة العاصمة	2800
	انشاء وتحسين الطرق الزراعية في محافظة الزرقاء	1970
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة معان	1421
	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية في محافظة الطفيلة	2275
	انشاء وتحسين الطرق الرئيسية والثانوية في محافظة الكرك	2085
الزراعة		
	مشروع ادامة وتطوير الخدمات الزراعية	1341
	صندوق المخاطر الزراعية	1000
	دعم وحماية الثروة الحيوانية	1155
المياه		
	مشروع الشيدية الحسا	3202
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة المفرق	1073
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط الصرف الصحي في محافظة عجلون	1340
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة العاصمة	1464
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة البلقاء	1005
	تأهيل وتحسين شبكات وخطوط المياه في محافظة الزرقاء	1765
	تاهيل وتوسعة شبكات الصرف الصحي في محافظة العاصمة	1331
	مشروع ادارة برنامج الاراضي والتنمية الريفية	1230
	تخفيض الفاقد من المياه وتعزيز أنظمة التحكم والمراقبة في غور الأردن / منحة أمريكية	1000
	تشغيل و صيانة و إدامة قناة الملك عبدالله	2160
	سد وادي ابن حماد	1000
	سد الفيدان	1640

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2021
	دعم وتمكين المجتمع المحلي	1637
	انشاء استراحه سياحيه في وادي عربه	1060
الطاقة		
	التنقيب عن البترول من خلال تسويق المناطق الإستكشافية	1135
	تنفيذ خط الغاز الطبيعي/معبر الشيخ حسين	3000
	مشاريع تركيب أنظمة الخلايا الشمسية المرتبطة وغير المرتبطة مع الشبكة/ فلس الريف	3000
	استبدال وحدات انارة الشوارع في كافة بلديات ومخيمات المملكة / فلس الريف	5000
التنمية الاجتماعية		
	تعزيز حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة	1484
الاتصالات		
	مشروع البطاقة الذكية	1493
	استكمال تطوير الشبكة التعليمية الحكومية والمواقع الحكومية	2300
	ربط شبكة الألياف الضونية	10990
	تطوير البنية التحتية الداعمة للحكومة الالكترونية	2200
	التحول الالكتروني في الوزارات والدوائر الحكومية	3000
	الشباب والتكنولوجيا والوظائف / البنك الدولي	5000
	مبنى الهيئة الجديد	1480
النقل		
	إنشاء شبكة سكك حديدية وطنية والربط مع سكة حديد العقبة	3700
	حافلات التردد السريع BRT / الربط بين عمان والزرقاء سابقا	14684
	اعادة تأهيل المدرج والممرات الجانبية والمرافق في مطار عمان المدني/ شركة المطارات الاردنية	1100
	إعادة هيكلة رأسمال الشركة المتكاملة للنقل المتعدد	1500

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2021
	دعم النقل العام والبنية التحتية للنقل	3330
	تطوير البنية التحتية للنقل العام	1800
	مشروع ادارة برنامج خدمات الملاحة الجوية	1260
	تحديث اجهزة الملاحة الجوية	1665
الأمن و الدفاع		
	الاكاديمية العسكرية	15000
	تحديث الأنظمة والمعدات والآليات	36498
	الشركة الوطنية للتدريب والتأهيل	4000
	نظام الاتصال التشاركي (TETRA-LTE)	11118.2
	ادارة برنامج الامن العام	10148.8
	معدات ولوازم الاسناد العملياتي	9500
	تطوير وتحديث اجهزة ولوازم الاسعاف والانقاذ	6585
	تحديث اللوازم والمعدات	9500
	تطوير وتحديث الابنية	7000
	تطوير المراكز الحدودية	2440
	تحديث وتطوير مراكز الاصلاح والتأهيل	2000
	مؤشرات سيادة القانون / المنحة الاوروبية	1250
	البنية التحتية لكاميرات المراقبة / الجنوب	3000
	مشروع لوحات مصنع الأرقام	1500
السياحة		
	مشروع ادارة برنامج تشجيع السياحة الوطنية	3442
	دعم مشاريع هيئة تنشيط السياحة	10200
	تدريس وتشغيل وتأهيل طلبة المناطق النائية في معهد فن الفسيفساء والترميم/محافظة مادبا	1475
الشؤون الثقافية والدينية والشبابية والإعلام		
	دعم مشاريع الهيئة الملكية الاردنية للأفلام	2700

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2021
	دعم مشاريع اللجنة الأولومبية الأردنية	9450
	دعم مشاريع الاتحاد الاردني لكرة القدم	1350
	محطة الاعلام العام المستقلة	9000
	مهرجانات و فعاليات ثقافية و أدبية	1150
	انشاء مركز ثقافي /محافظة جرش	1000
المناطق التنموية و الاستثمار		
	البنية التحتية لمنطقة معان الاقتصادية التنموية	1790
	تحفيز الاستثمار	46800
	برنامج دعم العاملين في القطاعات المتضررة	54000
	المعارض وترويج الصادرات	1108
الإدارة العامة		
	دعم مشاريع مؤسسة الاذاعة و التلفزيون	6012
	مبنى لمحافظة المفرق وقاعة اجتماعات / محافظة المفرق	1200
	مشروع ادارة برنامج إصدار الوثائق	2350
	مشروع استملاكات	4233
	استكمال المبنى الجديد لوزارة المالية	9362
	احتفالية المملكة بمئوية الدولة الاردنية	4500
	انشاء اندية للمتقاعدين العسكريين (عجلون ، البلقاء ، الطفيلة ، الكرك)	3600
	مشروع نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية - GFMIS	1620
	مشروع الخدمات المساندة والبنية التحتية	2800
	ادامة وتشغيل اجهزة الاكس ري X-Ray	1000
	انشاء جمرك عمان / الماضونة	19137
	النافذة الوطنية للجمارك	1800
	التنفيذ والاشراف على مركز جمرك عمان الجديد / الماضونة	1276

(بالألف دينار)

القطاع	اسم المشروع	مقدر 2021
	الفوترة	2779
	تعزيز القدرات المؤسسية	1530
العدل والقضاء		
	انشاء مبنى قصر عدل معان وتجهيزه	1300
	مبنى قصر عدل جرش	1700
التنمية المحلية		
	صندوق تنمية المحافظات (المبادرة الملكية السامية لتنمية المحافظات)	2700
	مشروع تعزيز الانتاجية	6240
	استراتيجية ادارة النفايات الصلبة / المحطات التحويلية	8100
	تنمية وتطوير البلديات	126000
	تطوير الصادرات الأردنية	1166
الإسكان		
	مشروع ادارة برنامج الأبنية	2727
	ادامة صيانة وتحديث المراكز الحدودية	1800
	انشاء مبنى مخابرات البلقاء	2250
أخرى		
	مشروع دعم المؤسسات والبرامج التنموية	3150
	مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص	85000

عزيزنا المواطن:

تم نشر هذا الدليل على موقع الدائرة الالكتروني www.gbd.gov.jo، وبامكانك زيارة الموقع للحصول على المزيد من البيانات والمعلومات المتعلقة بشؤون وأخبار الموازنة العامة.

وبامكانك أيضاً إرسال ملاحظاتك واستفساراتك واقتراحاتك لتطوير الدليل على العنوان التالي:

دائرة الموازنة العامة
الشميساني: شارع حسين الجسر – بناية 24
ص.ب 1860 عمان – الاردن
الرمز البريدي 11118

هاتف: 5666065 6 962
فرعي: 123

الفاكس: 5666063 6 962

أو على البريد الالكتروني
gbd@gbd.gov.jo
Info@gbd.gov.jo

أو التفضل بزيارة صفحتنا على الفيس بوك:
https://www.facebook.com/www.gbd.gov.jo/